

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير و علوم التجارية
الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة
من إعداد الطالبة: دناكير حميدة

بعنوان:

الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي

المالي SCF

"دراسة ميدانية في عينة من بنوك التجارية لمدينة ورقلة لسنة -2015"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2015/05/27

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ شربي محمد لمين (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
الدكتور/ زرقون محمد (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
الدكتور/ موساوي عمر (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير و علوم التجارية
الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة
من إعداد الطالبة: دناير حميدة

بعنوان:

الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي
المالي SCF

"دراسة ميدانية في عينة من بنوك التجارية لمدينة ورقلة لسنة -2015"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2015/05/27

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ شربي محمد لمين (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
الدكتور/ زرقون محمد (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
الدكتور/موساوي عمر (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

بأنامل تحيط بقلم أعياء التعب و الأرق ويقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملوءة بالحزن والفرح في أن واحد ،
حزن يشوبه الفراق بعد التجمع وفرح ليزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي .

وكلي أمل وشوق لغد مرموق

أسدل ستار مسرحية الاقتصاد

هل سيأتي مستقبلي زاهر بالأمل

يا خمسة سنين من الكد والعمل

أهدي نتاج جهدي وثمره السنين الخمس إلى من قال فيهما الرحمن " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من هانت عليه مصاعب الدنيا وشقاها في سبيل نجاحنا وفلاحنا إلى رمز عزتي وكرامي ومثال إقدامي واجتهادي

- أبي -

إلى من حملتني وهنا على وهنا ، إلى من كانت مصدر الإصرار والقوة وسر النجاح والتفوق - أمي -

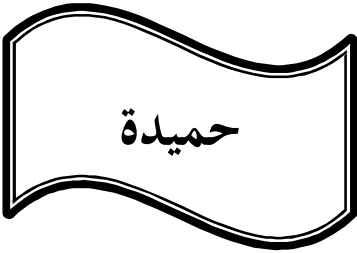
إلى سندي في الحياة أختي وإخوتي : لطيفة ، عبد الحق ، مبروك .

إلى رفيقات دربي: نور الهدى، نجوى، ياقوت، حليلة، إيمان، سميرة، نادية.

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من نساه قلبي ولم ينساه قلبي..... إلى كل من سقط من قلبي سهوا

إلى جميع طلبة العلوم التجارية دفعة 2014 - 2015



شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم لا علم إلا ما علمتنا أنك أنت العزيز الحكيم "

الحمد لله الذي علم الإنسان بعد جهل وبعد ضلال ووقفه بعد غفلة أشكر الله وأحمده الذي أعانني على إتمام هذا العمل من نفس مليئة بالاحترام و الامتنان أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الدكتور " محمد زرقون" لقبوله الإشراف على هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة وذلك لتفضلهم بمناقشة هذا العمل من أجل تقييمه وتصويبه.

كذلك أوجه شكري واحترامي لكل من ساعدني ودعمني لإنجاز هذا العمل أخص بالذكر: الأستاذ / رشيد مناصرية ، الأستاذ/ رجم خالد ، الأستاذ/ مقدم خالد، الأستاذ/ شنقال طارق.

كما أتقدم بشكر خاص إلى عمال البنك الوطني الجزائري خاصة السيد " همساس عبد الجليل" الذي كان العون والسند.



الملخص

في ظل الاهتمام المتزايد بموضوع محاسبة القطاع البنكي، وتجاوبا مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار قامت العديد من الدول وعلى غرارها الجزائر بانتهاج لنظام محاسبي مالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية الذي أُلزم بتطبيقه في جميع المؤسسات الاقتصادية ومن بينها البنوك والمؤسسات المالية بصفتها الركيزة الأساسية للاقتصاد في بداية سنة 2010، حيث يهدف هذا الأخير إلى تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات المحاسبية العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

من أجل ذلك حاولنا في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية " ما أثر انعكاس تطبيق النظام المحاسبي على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية "، وللإجابة على هذا التساؤل اعتمدنا على الدراسة التطبيقية التحليلية للنظام المحاسبي في البنوك التجارية وذلك عن طريق الاستبيان الموجه للإطارات المالية والمحاسبية العاملة في البنوك التجارية لمدينة ورقلة .

الكلمات الدالة: المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، الممارسات المحاسبية، البنوك التجارية.

Résumé

Dans le cadre de l'intérêt croissant du comptabilité de secteur bancaire et les exigences des efforts et les tentatives internationaux qui cherchent à éliminer la diversité aux systèmes de comptabilité entre les états, et généralisé l'utilisation des normes comptabilité au niveau international, et dans ce contexte plusieurs pays tel que l'Algérie qui suit un système de comptabilité financière inspire aux normes international, ainsi qu'elle a engagé son application dans tout les institutions économiques y compris les banques et les institutions financière en tant que la base de l'économie au début de l'année 2010.

Ce dernier son but et de rapprocher les applications comptabilité dans l'Algérie avec les applications mondiale en terme de crédibilité dans le travail de comptabilité.

Pour cela ce travail est orienté a traité, analysé l'effet d'application de système de comptabilité sur les banques Algérien commercial, la réponse de cette analyse est présenté sous forme d'un questionnaire au cadre travaillant dans les banques commercial de willaya de Ouargla.

Mots clés: les normes comptables internationales, système de comptabilité financière, les applications comptabilité, les banques commerciales.

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
IV	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال البيانية
IVI	قائمة الملاحق
IV	قائمة الاختصارات و الرموز
ب	المقدمة
2	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي للبنوك التجارية
3	المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
30	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي
31	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات
35	المبحث الثاني: النتائج و المناقشة
51	الخاتمة
54	المراجع
59	الملاحق
78	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
11	النموذج العام لليومية	(1-1)
11	نموذج دفتر الأستاذ العام	(2-1)
12	نموذج لميزان المراجعة	(3-1)
13	كشف حركة صندوق المقبوضات	(4-1)
13	كشف حركة الخزينة	(5-1)
14	كشف حركة صندوق المدفوعات	(6-1)
15	حساب الأرباح و الخسائر للبنك المركزي	(7-1)
31	توزيع عينة الدراسة حسب البنوك	(1-2)
32	مقياس متغير الدراسة "الجنس"	(2-2)
32	مقياس متغير الدراسة "العمر"	(3-2)
32	مقياس متغير الدراسة المؤهل العلمي	(4-2)
33	مقياس متغير الدراسة البنك	(5-2)
33	مقياس متغير الدراسة المستوى الوظيفي	(6-2)
33	مقياس متغير الدراسة الاقدمية	(7-2)
33	مقياس متغير محاور الدراسة	(8-2)
33	مجالات الإجابة على الاستبيان والأوزان المقابلة لها	(9-2)
34	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	(10-2)

35	توزيع العينة حسب الجنس	(11-2)
36	توزيع العينة حسب متغير العمر	(12-2)
36	توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	(13-2)
37	توزيع العينة حسب متغير الاقدمية	(14-2)
37	مقياس لتحديد الأمية النسبية للمتوسط الحاسبي	(15-2)
38	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الأولى	(16-2)
39	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثانية	(17-2)
42	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة	(18-2)
43	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير الجنس	(19-2)
44	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير العمر	(20-2)
44	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	(21-2)
45	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير الوظيفة	(22-2)
45	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير الخبرة	(23-2)
46	الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	(24-2)
46	يوضح تحليل تباين خط الانحدار	(25-2)
46	يوضح قيم معاملات خط الانحدار	(26-2)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
5	أقسام البنك التجاري	(1 - 1)
7	وظائف البنوك التجارية	(2 - 1)
9	مكونات النظام للبنوك التجارية	(3-1)
10	خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية	(4-1)
12	دفتر الأستاذ المبسط	(5-1)
16	دورة القيد والترحيل في البنوك التجارية	(6 - 1)
50	مدى ملائمة خط الانحدار	(5 - 2)

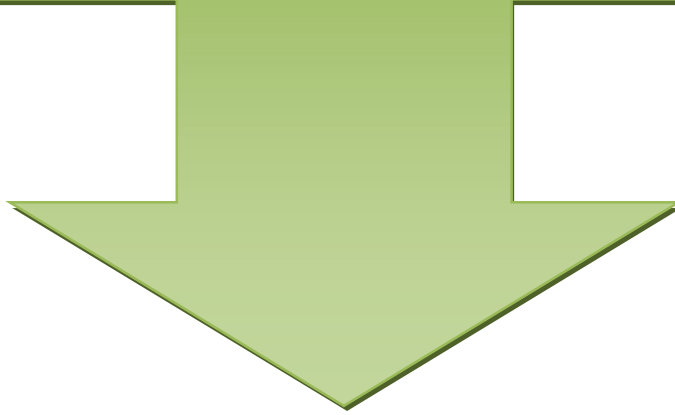
قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
61	عرض لمخطط الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية.	01
63	عرض لنموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	02
65	عرض لنموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	03
66	عرض لنموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	04
66	عرض لنموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي	05
68	عرض لنموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي	06
69	مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS	07
75	الاستبيان باللغة العربية	08
78	أسماء محكمو الاستبيان	09

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	مدلول الرمز باللغة الأصلية	مدلول الرمز باللغة العربية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BDL	Banque de Développement Lecal	بنك التنمية المحلية
BADR	Banque d'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CPA	Crédit Pupilaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
BEA	Banque Extérieur d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
CEAP	Caisse Nationale d'Epargne et Drévoyance – Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
SPSS	Statistical package for social sciences	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

المقدمة



أ - توطئة

يعد القطاع المصرفي بمختلف أنواعه من أهم القطاعات الاقتصادية وهذا باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة وهذا من خلال ما يقوم به من تجميع للمدخرات وإعادة استثمارها في شتى المجالات ، كما يمثل احد أهم العناصر التي تلعب دورا أساسيا في تدوير عجلة التنمية الوطنية من خلال مساهمته في تخطيط وتنفيذ لمختلف السياسات المالية والاقتصادية، وتزداد أهمية هذا القطاع مع التطورات والتحويلات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات ولعل أهم هذه التطورات التي تخص الأنظمة والتشريعات القانونية ومن ضمنها التنظيم المحاسبي ، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل محاسبية تتجلى في عدم تجانس للقوائم المالية وتباين الأنظمة المحاسبية بين الدول ولهذا يستوجب وبشكل دائم ومستمر تطوير إمكانيات ووسائل عملها حتى تتمكن من التلاؤم مع هذه التطورات .

ولهذا بذل العديد من مفكري ومنظري المحاسبة مجهودات بغية تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسات المحاسبية للدول والحث على استخدامها كأساس لبناء المعايير الوطنية ، وبالتالي القضاء على العديد من المشاكل والاختلافات في الأنظمة المحاسبية المحلية والدولية.

والجزائر كغيرها من الدول التي سلكت هذا المسار بحيث باشرت بإصلاح جذري لمنظومتها المحاسبية ، إذ جاءت هذه الإصلاحات من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح العالمي حيث قامت الجزائر بتغيرات شاملة في سياستها الاقتصادية انعكست على كل المؤسسات والكيانات في كافة الميادين وكل هذه التغيرات الجديدة فرضت على إعادة النظر في نظامها المحاسبي وذلك بتطبيق النظام المحاسبي الموحد ، بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر .

ب - إشكالية البحث:

منذ اعتماد الجزائر على النظام المحاسبي والمالي مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها إلا أن القطاع المصرفي وما يميزه من نشاطات تجعله ينفرد بطابع خاص يفصله عن باقي القطاعات الأخرى ، وبالرغم من هذا الاختلاف الموجود سيحافظ النظام المحاسبي و المالي للقطاع البنكي على تطبيق نفس القواعد والمبادئ الأساسية المتبعة في سائر الكيانات ، ومنه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالي:

➤ ما أثر انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية؟

ولإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

- ✓ هل تستجيب البنوك التجارية الجزائرية للإصلاح المحاسبي ؟
- ✓ هل تلتزم البنوك التجارية بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق لما جاء به النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ فيما يكمن دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في تحسين واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية؟

ت - فرضيات البحث:

- فمن خلال التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:
- ✓ تستجيب البنوك التجارية للإصلاح المحاسبي بشكل كاف وهذا من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي؛
 - ✓ يكمن دور النظام المحاسبي المالي في تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية للنهوض بالنظام المحاسبي الجزائري لمواكبة الأنظمة المحاسبية العالمية ؛
 - ✓ تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية بدرجة كبيرة وفق لما جاء به النظام المحاسبي المالي.

ث - أسباب اختيار الدراسة:

- ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:
- ✓ الرغبة الشخصية الذي لازمة الباحثة للتوسع و التعمق في مواضيع المحاسبة المالية؛
 - ✓ الاهتمام بالموضوع نظرا لتلاؤمه مع تخصص الباحث دراسات محاسبية و جبائية معمقة؛
 - ✓ الدخول في اقتصاد السوق يستوجب إعادة النظر إلى الجهاز المصرفي ككل من جهة، ومعرفة التغيرات التي تحدث على مستوى نظامه المحاسبي بصفة خاصة .

ج - أهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتزامن مع امتثال الجزائر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ، بحيث تناول النظام المحاسبي المالي على مستوى البنوك و المؤسسات المالية مما يجعلها مادة علمية تفيده الطلبة و الباحثين و تساهم في رفع مستوى فهمهم للمحاسبة في القطاع البنكي.

ح - أهداف الدراسة :

- اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي؛
- معرفة مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

- إعطاء صورة واضحة و بسيطة حول مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك و المتمثلة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

خ- حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لدراسة في شهري فيفري و مارس من السنة الجامعية 2014-2015.

- الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على عينة من البنوك التجارية على مستوى مدينة ورقلة.

د - منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من اجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة وتحليل أبعاده ومحاولة اختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في بعض الأجزاء المرتبطة بالإطار النظري و المفاهيمي بكل ما يتعلق بالبنوك التجارية والحاسبة البنكية أما في الجانب التطبيقي قد تم إتباع منهج دراسة الحالة من خلال اعتماد على طريقة الاستبيان موجه لجميع الإطارات الحاسبية والمالية في البنوك التجارية .

أما عن الأدوات المستخدمة في البحث فقد تم استخدام استمارة الاستبيان والتي وجهت لعينة الدراسة، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي "SPSS" الإصدار 17، بغية دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

هـ - تقسيمات البحث:

على أساس ما تم ذكره من قبل وللإجابة على الإشكالية والإلمام بموضوع الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة كما مايلي:

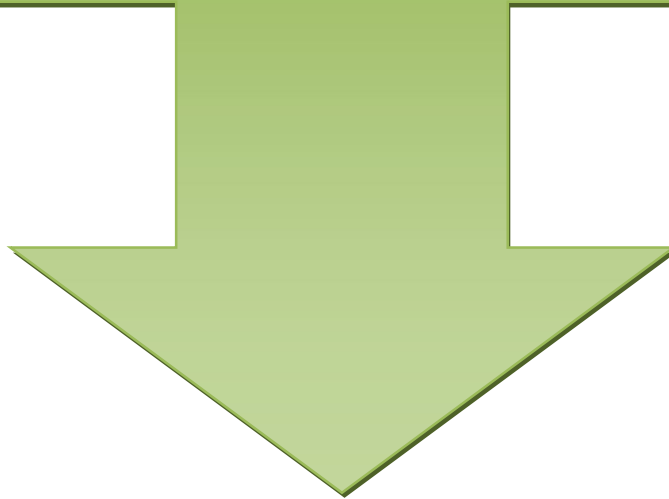
الفصل الأول: بعنوان مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي للبنوك التجارية والدراسات السابقة تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه للإطار النظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية للدراسة حيث خصص المطلب الأول لمدخل لماهيم البنوك التجارية تم التطرق فيه إلى تعريف البنوك التجارية ، خصائصها ، أقسامها ، وظائفها ، أما المطلب الثاني فخصص للنظام المحاسبي الخاص بها ، أما المطلب الثالث فقد تم تخصيصه للنظام المحاسبي المالي والحاسبة البنكية وفق هذا النظام ، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة و التي تم تحليلها والتعليق عليها.

الفصل الثاني: ويتمثل في الدراسة الميدانية للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين، تعرضنا في المبحث الأول إلى الطريقة و الأدوات التي استخدمت في الدراسة، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بمعالجة النتائج وتحليلها من خلال الأدوات الإحصائية والبرنامج الإحصائي SPSS .

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي

للبنوك التجارية



تمهيد :

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية لأي دولة وعجلتها الاقتصادية، وهذا باعتبارها أحد أهم الأجهزة التي تساهم في جمع مدخرات الأفراد (الودائع) وإعادة استثمارها لتساهم في تمويل العمليات الاقتصادية لمختلف القطاعات، ونظرا لأهمية القطاع البنكي فإنه وجب التركيز على المحاسبة في البنوك والتي يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والدقة والسرعة بحيث يسهل عملية استخراج البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، وهذا من خلال نظام محاسبة خاص بالبنوك يحتوي على مجموعة من الإجراءات والخطط والقواعد الرقابية التي تتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التي تقوم بها البنوك .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية

يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كما يمثل أحد أهم العناصر التي تساهم في تدوير عجلة التنمية الوطنية، فهو أداة لتمويل مختلف الأنشطة وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء ، بحيث تعتبر البنوك التجارية أهم قطب وأنشط الوحدات التي تعمل في القطاع المصرفي وهذا نظرا لدورها الفعال في النشاط الاقتصادي من خلال حشد الأموال وإعادة دمجها في الاقتصاد وهذا من خلال العمليات المالية التي تقوم بها هذه البنوك مما يستدعي وجود نظام محاسبي كفي وفعال قادر على مسايرة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات وخاصة المحاسبية لها. وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية و النظام المحاسبي المالي والمحاسبة البنكية .

المطلب الأول : مدخل لماهية للبنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها

يستدعي الحديث عن البنوك التجارية معرفة أصل كلمة بنك وهي كلمة ذات أصل ايطالي "banco" وتعني المنضدة الخشبية التي كان يجلس عليها الصرافون في مدن شمال ايطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها.¹

أ- **تعريف البنوك التجارية :** أعطيت للبنوك التجارية عدة تعريف نوجز بعضها فيما يلي:

- البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض (الائتمانية) بقصد الربح.

- ويرى Mahmoud Ibrahim Noor et Adnan taieh el – nami أن " البنوك التجارية هي المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب على النقود ".²

- بينما يرى pierre Vernimmen أن " البنوك هي كل مؤسسة مهنتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصم و القرض أو عمليات مالية أخرى.³

- أما المشرع الجزائري فقد قدم تعريفا للبنوك التجارية من خلال قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 في المادة 114 كما يلي: " تعتبر البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات المبنية في المواد 110 إلى 113 من قانون النقد والقرض وهذه العمليات هي:

¹ - هيل عجمي الجناي ، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية ، دار المسار للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005، نص 14

² -Mahmood Ibrahim noor, Adnan taieh el- nami, **financial and banking studies in English**, dar Almassira, Jordan, 2003, p12

³ -pierre Vernimmen, Gestion et politique de la banque, Dalloz, Paris, 1981, p 9

- تلقي الودائع من الجمهور _ منح القروض و التسهيلات _ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن ونستخلص من التعريف السابقة بأن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع و التي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة.⁴

ب - خصائص البنوك التجارية:⁵

يتميز البنك التجاري بعدة خصائص ندرجها فيما يلي:

- ✓ تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه : يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك ، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي .
- ✓ تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:تعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً.
- ✓ إصدار النقود المصرفية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.
- ✓ تحقيق الربح: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

الفرع الثاني: أقسام البنك التجاري

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.

أولاً : الأقسام الفنية : وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلالها البنك أعماله المعروفة (الإيداع ، الإقراض ، تلقي الأموال ...)

ثانياً: الأقسام الإدارية:هي الأقسام التي تكون مسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتقوم بخدمة الأقسام الفنية بما يحقق الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات المصرفية وتتكون من:⁶

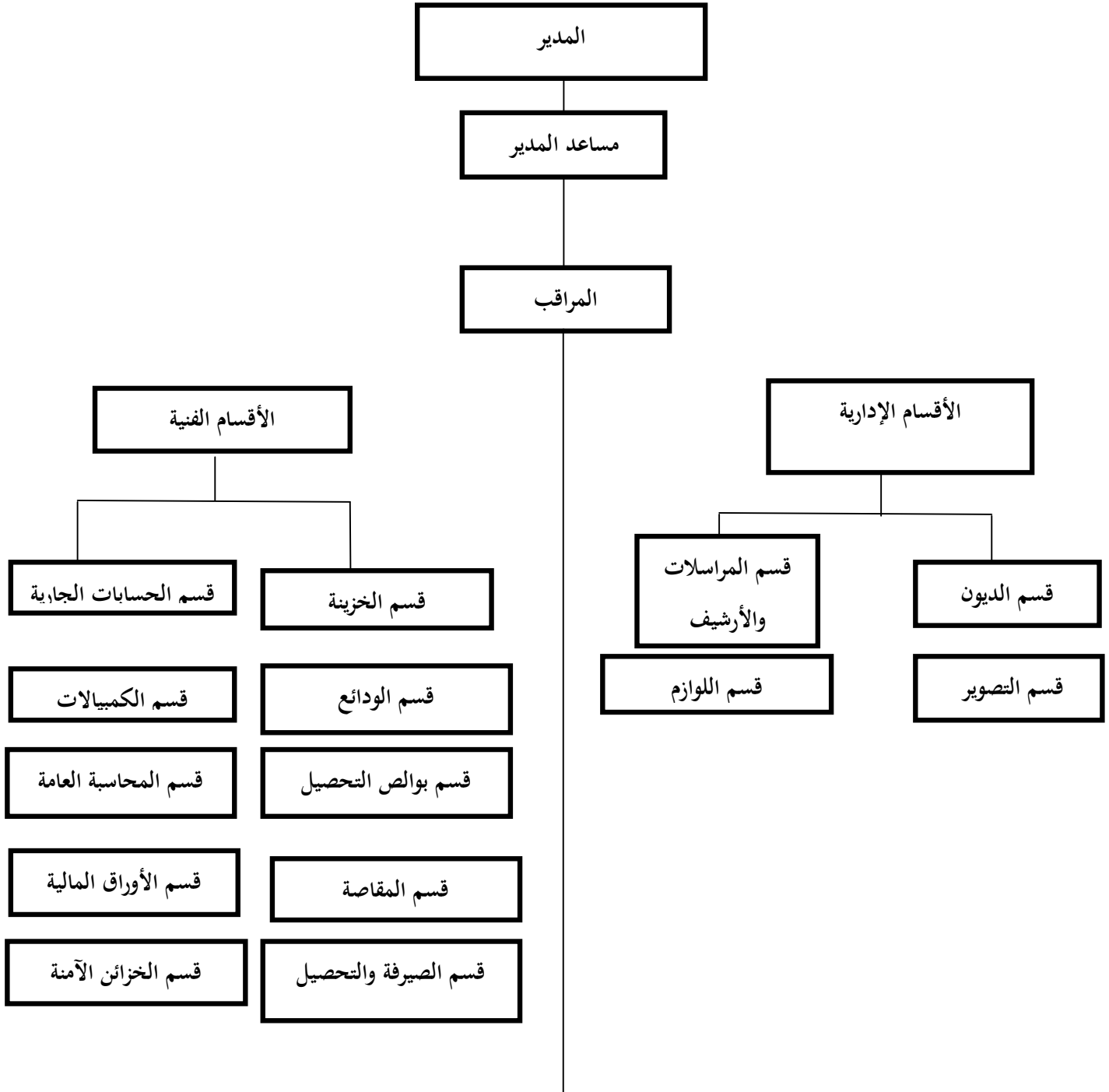
والشكل الموالي يوضح أقسام البنك التجاري:

⁴ - سليمان بوزياب ، "اقتصاديات النقود والبنوك" ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996، ص 113.

⁵ - معزوي ليندة، هواسي هجرية ، " مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية " " حالة البنوك " ، دار الحمديّة العامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 63.

⁶ - خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 40.

الشكل رقم (1-1): يوضح أقسام البنك التجاري



قسم الحوالات

قسم التسهيلات

المصدر: خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، مرجع سابق، ص 42.

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية عدة وظائف منها النقدية وغير النقدية و التي يمكن تقسيمها إلى تقليدية كلاسيكية و أخرى حديثة:

أولاً: الوظائف التقليدية: وتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

- الاحتفاظ بودائع العملاء المختلفة (تحت الطلب، ودائع الادخار، ودائع لأجل) بالحسابات الجارية الدائنة؛⁷
- منح القروض والسلف للعملاء ؛
- خصم أو تحصيل الوراق التجارية؛
- التعامل بالعملات الأجنبية؛⁸

ثانياً: الوظائف الحديثة: وتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

- تقديم الخدمات الاستثمارية للعملاء في ما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاءهم المشروعات وعلى ضوء هذه الدراسات يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب ، وكذلك طريقة السداد ومنه فان مصلحة المشروع ومصلحة البنك هي مصلحة مشتركة.
- تمويل الإسكان الشخصي بالإقراض العقاري: تقوم البنوك بتقديم خدمات تمويلية للإسكان الشخصي وهذا من خلال منح قروض للعملاء المتعاملين معها.⁹
- ادخار المناسبات: تشجع البنوك المتعاملين معها على القيام بالادخار وهذا لمواجهة مناسبات معينة، وذلك بمنحهم فوائد وتسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم.
- خدمات البطاقات الائتمانية: هي بطاقات شخصية تصدرها البنوك لخدمة عملائها وتحتوي على معلومات خاصة بحاملها يستعملها لتسوية مدفوعاته بدل النقود.¹⁰

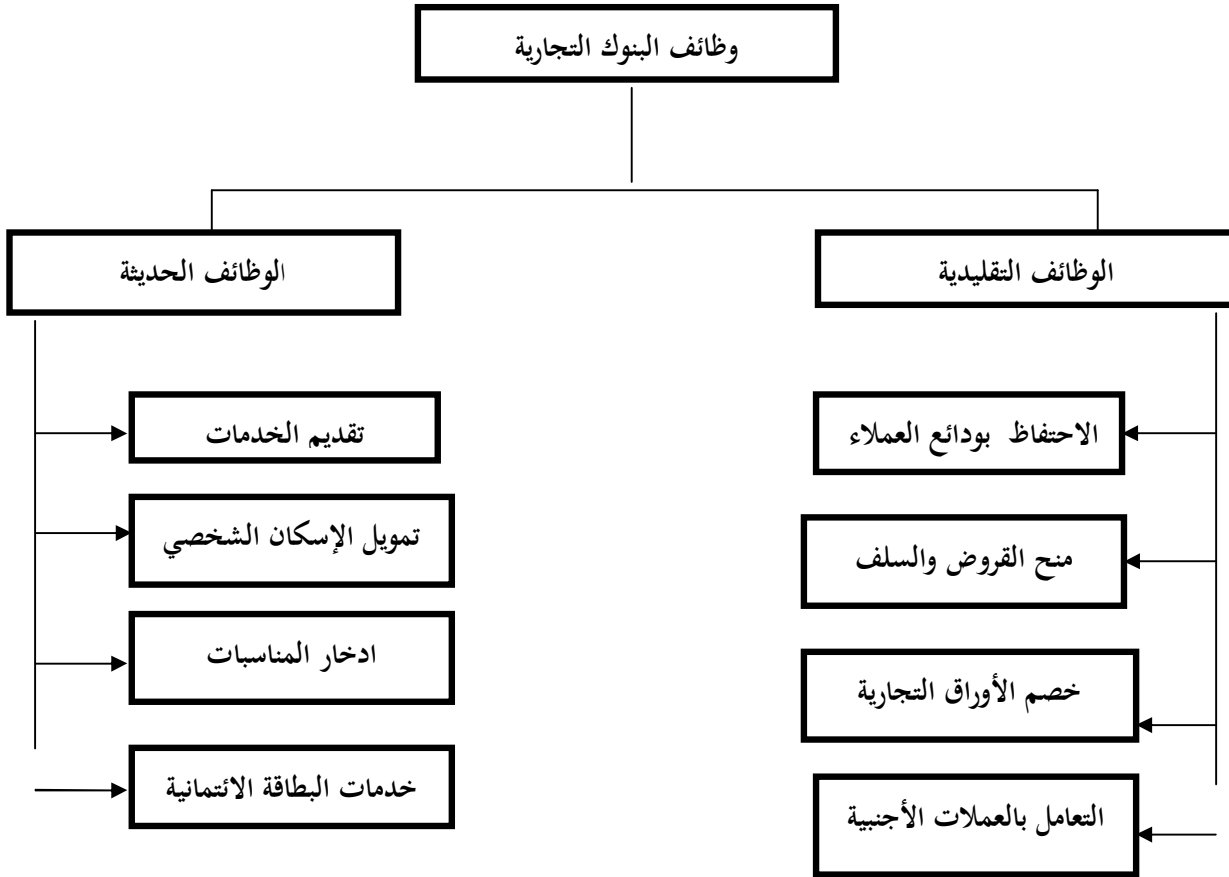
⁷ - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 27.

⁸ - إيهاب نظمي إبراهيم، د، حسين توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين) ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ص 22 .

⁹ - زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ص 17.

¹⁰ - رولا لايقة كاسر ، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار" ، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007 ، ص

الشكل رقم (1-2) : يوضح الشكل وظائف البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوظائف السابقة

المطلب الثاني: تقديم النظام المحاسبي للبنوك التجارية

يعد النظام المحاسبي للبنوك احد الأنظمة المحاسبية الخاصة، حيث انه يختلف عن النظام المحاسبي الموجود في المؤسسات الأخرى فمزاولة البنك لنشاطه الاقتصادي والمالي لا بد أن يتم وفق نظام محاسبي خاص يكون سليم ودقيق يحقق الرقابة الفعالة على جميع أنشطة البنك.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية ومكوناته

أ- تعريف النظام المحاسبي البنكي: يمكن تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية على أنه:

* مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، والسجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات، تسجيلات تاريخية وفقاً لترتيب حدوثها، ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها المالية

* النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الوسائل (الدفاتر والتقارير والمستندات) المستخدمة بطريقة علمية على أساس التناسق المنطقي لتحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع والتعرف على درجة تحقيق المشروع للغرض الذي أنشئ من أجله.¹²

* الأساليب المتبعة في التنظيم المحاسبي:

- محاسبة مركزية في الإدارة العامة: أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة.

- محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري: تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة، أي أنه لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة ، يسجل فيها عملياته ثم يرسل هذا الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة لتقوم بتوحيدها مع محاسبتها الخاصة .

- تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات وتوحد أرصدها والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج ، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصفة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بتزويد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية.¹³

ب - مكونات النظام المحاسبي للبنوك التجارية: تختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط التي تقوم به المؤسسات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها إلا أنه لا بد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي:

أ- النظرية المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدينا والآخر دائن بنفس القيمة.¹⁴

ب- الطريقة المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الطريقة الفرنسية التي تشمل الدفاتر المساعدة (يوميات ودفتر أستاذ)، والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية (يوميات ودفتر أستاذ) .

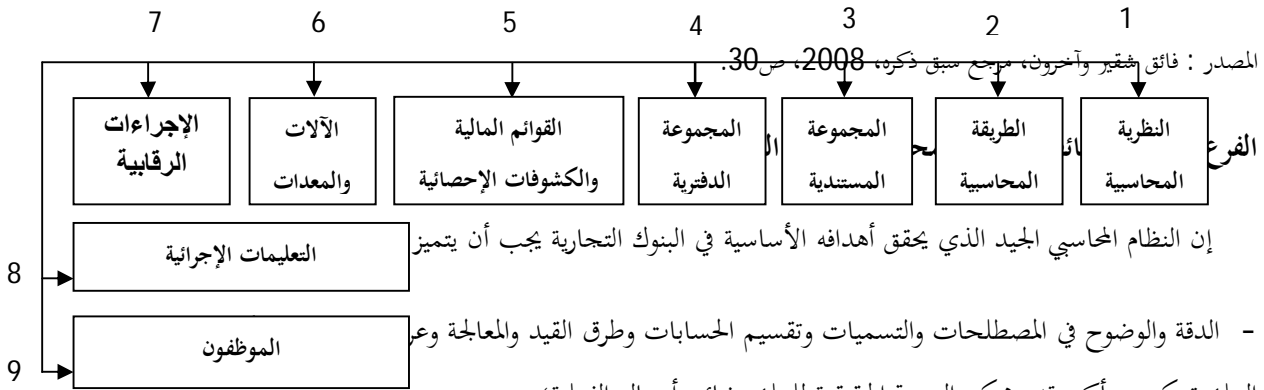
- أحمد لعماري ، "نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة، العدد 21، 2004، ص 126¹¹
- محمد جمال علي هلاي ، عبد الرزاق شحادة ، "محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)" ، دار الناهج ، عمان ، الأردن ، 2007، ص 23.¹²

¹³ حنان شقير ، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، "محاسبة البنوك"، الطبعة الثالثة، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص 30 .
- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 45-46 .¹⁴

- ج. **المجموعة المستندية:** وهي من أهم عناصر أو مدخلات النظام المحاسبي، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة والمستندات هي مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزأ من أي نظام وتشمل هذه المستندات، إشعارات الخصم (مدينة ودائنة)، إيصالات القبض والإيداع، الشيكات، واستلام الأمانات... الخ¹⁵
- د. **المجموعة الدفترية:** ويتم القيد في هذه الدفاتر للعمليات البنكية أولاً بأول في دفاتر اليومية المساعدة، ومنها يتم ترحيل العمليات إلى حساباتها المختصة بدفاتر الأستاذ المساعدة وفي نهاية كل يوم يتم تسجيل مجاميع اليوميات المساعدة بقيد مركزي واحد في دفتر اليومية المركزية في قسم الحسابات العامة بالبنك.
- هـ. **القوائم المالية:** وتشمل كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية، وهي تختلف من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها ومواعيد تنظيمها، والجهة التي تقدم إليها، والمعلومات التي تحتويها.
- و. **الآلات والمعدات:** تستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة، ولمعالجتها فقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الإعلام الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة ما يمكن تحقيقه يدوياً.
- ز. **الإجراءات المحاسبية:** وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها، بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعية .
- ح. **الإجراءات الرقابية:** وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعاً لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة مختلف الأصول، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات، رقابة الأداء... الخ.
- ط. **الموظفون:** وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته ليتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.
- ويمكن تلخيص عناصر النظام المحاسبي في الشكل الآتي:

الأردن، 2007، ص 46. عمان، المناهج، دار الأولى، الطبعة التأمين، وشركات البنوك في المحاسبية - جعفر عبد الإله نعمة، "النظم"¹⁵

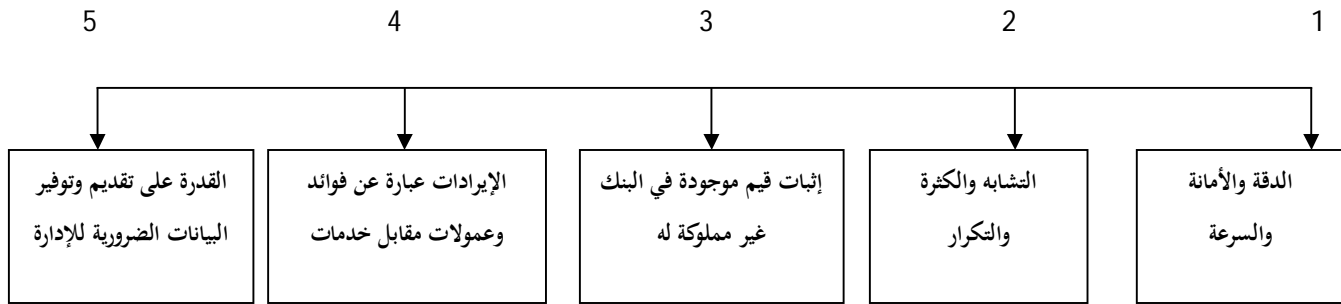
الشكل رقم (1-3): يوضح الشكل مكونات النظام المحاسبي للبنوك التجارية



- إن النظام المحاسبي الجيد الذي يحقق أهدافه الأساسية في البنوك التجارية يجب أن يتميز
 - بالدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وغيرها
 - البنك تعكس، بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية؛
 - تتميز عمليات البنوك بتشابهها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لنظم العمليات المالية المختلفة والمتكررة؛
 - ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص؛
 - تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛
 - يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية؛¹⁶
 - يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السلمية.
- ويمكن تلخيص الخصائص في الشكل التالي :

- فائق شقير ، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم ، مرجع سابق ، ص 29-30. ¹⁶

الشكل رقم (1-4) : يوضح الشكل خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية



المصدر : فائق شقير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص32.

الفرع الثالث: التسجيل المحاسبي للبنوك التجارية

لا تختلف كثيرا مراحل تسجيل المحاسبي في البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى و إنما هناك وجه اختلاف في الحسابات التي يعمل بها البنك.

(1) - الدفاتر الأساسية المستخدمة في التسجيل:

* **اليومية:** هي دفتر يسجل فيه كل الحركات المالية، أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوميا في شكل قيود محاسبية منتظمة ، وحسب تاريخ حدوثها ،ويتم التسجيل بها انطلاقا من وثائق ومستندات إثبات وقد نص القانون التجاري على مسك هذه الدفاتر إلزاميا دون شطب أو حشو، كما يجب أن يكون مؤشرا من طرف سلطة القضائية.¹⁷

الجدول رقم (1-1) : يوضح النموذج العام لليومية

رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين	البيان، تاريخ العملية	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
XXX		من ح/ اسم الحساب المدين	XXX	
	XXX	إلى ح/ اسم الحساب الدائن		XXX
		المجموع	XXX	XXX

المصدر: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص59

- حامد عدنان الشريف، حمدي الشريف، أصول المحاسبة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص55. ¹⁷

* **دفتر الأستاذ:** هو عبارة عن مجموع حسابات المؤسسة المكونة لأطراف القيود في اليومية، وهو دفتر غير إلزامي غير أنه وسيلة أساسية ومهمة في معرفة رصيد كل حساب وبالتالي معرفة ما للمؤسسة وما عليها من ديون مع مجموع المتعاملين الاقتصاديين معها. 18

الجدول رقم (1-2): يوضح نموذج دفتر الأستاذ المفصل:

ح/ المدائن			ح/ المدين		
المبالغ	البيان	التاريخ	المبالغ	البيان	تاريخ

المصدر: محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

شكل رقم (1-5): شكل دفتر الأستاذ المبسط

رقم الحساب /إسم الحساب	
مدين	دائن
الرصيد	الرصيد

المصدر: محمد بوتين، المرجع السابق.

* **ميزان المراجعة:** ويعرف بأنه عبارة عن كشف تظهر به مجاميع جانبي الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ أو أرصدة هذه الحسابات في نهاية مدة معينة. 19

- منصور بن عون بن عبد الكريم، التنظيم المحاسبي (محاسبة عامة و أعمال نهاية السنة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 119. 18

- صالح الزرق، زواني عبد الكريم، أصول المحاسبة، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص 199. 19

يجب أن نتأكد بعد إعداد ميزان المراجعة من:

1. _ مجموع أرصدة المدينة = مجموع أرصدة الدائنة

2. _ مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبالغ الدائنة

3. _ مجموع ميزان المراجعة = مجموع الميزانية

و في ماييلي نموذج لميزان المراجعة:

الجدول رقم (1-3): يوضح نموذج لميزان المراجعة

الأرصدة		المبالغ		الحسابات	رقم الحساب
مدین	دائن	مدین	دائن		
				المجموع	

المصدر : محمد بوتین ،مرجع سبق ذكره ، ص66.

الكشوفات الدورية :يستخدم البنك عدة كشوفات دورية في التسجيل المحاسبي ومن أهمها ماييلي :كشف الحركة اليومية الشاملة ، كشف حركة الخزينة ، كشف حركة العمليات البنكية الخارجية، كشف الأرباح والخسائر الشهري ، كشف بيان الشهري على النموذج المقرر من البنك ، كشف الحركة اليومي ، قوائم المصاريف الإدارية... الخ.

هذا بالإضافة إلى قائمة المركز المالي اليومي، والميزانية الشهرية، و الميزانية الختامية، و جدول حسابات النتائج.²⁰

الجدول رقم (1-4): يوضح كشف حركة صندوق المقبوضات

-عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية(المحاسبة البنوك وشركات التأمين)، دار حسين، عمان، 1996، ص81.²⁰

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	عمليات الحسابات الجارية		الرصيد المودع بالخزينة
	عمليات الودائع و التوفير		
	عمليات الودائع بإشعار		
	المجموع		المجموع

المصدر: فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية، 1996، ص48.

الجدول رقم (1-5): يوضح كشف حركة الخزينة

المقبوضات		المدفوعات	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	رأس المال المدفوع		المودع لدى البنك
	رصيد صندوق المدفوعات		المدفوع لصندوق المدفوعات
	رصيد صندوق المقبوضات		الرصيد
	المجموع		المجموع

المصدر: عبد الإله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص82.

الجدول رقم (1-6): يوضح كشف حركة الصندوق المدفوعا

المقبوضات		المدفوعات	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	المقبوضات من الخزينة		المدفوعات المختلفة إيجار مباني الأثاث و التجهيزات الآلات السيارات عمليات قسم الكميالات عمليات قسم الأوراق المالية عمليات قسم الحسابات الجارية
	مجموع المقبوضات		مجموع المدفوعات و الرصيد المدفوع
	المجموع		المجموع

المصدر: فؤاد توفيق ياسين, مرجع سبق ذكره, ص46.

***الحسابات الختامية:** يتم إعدادها في نهاية السنة المالية للتوصل إلى صافي نتيجة البنك من ربح أو خسارة, و يرحل إلى جانبه المدين جميع الحسابات التي تمثل النفقات و المصاريف, كما يرحل إلى جانبه الدائن جميع الحسابات التي تمثل الإيرادات, و تكون نتيجة عمل البنك ربحاً إذا كان مجموع الجانب الدائن الذي يمثل الإيرادات أكبر من مجموع الجانب المدين الذي يمثل المصروفات و العكس فتكون نتيجة عمل البنك خسارة إذا كان مجموع الجانب المدين أكبر من المجموع الجانب الدائن.

الجدول رقم (1-7) : يوضح حساب الأرباح و الخسائر للبنك المركز

المدفوعات			المقبوضات		
البيان	السنة السابقة	السنة الحالية	البيان	السنة السابقة	السنة الحالية
الفوائد الدائنة			الفوائد المدينة		
فوائد الكمبيالات			فوائد الحسابات الجارية		
فوائد السندات المحصومة			فوائد ودائع التوفير		
فوائد الحسابات الجارية			فوائد حسابات البنوك		
فوائد السلف و القروض			العملات		
العملات الدائنة			المصاريف العمومية		
مختلف الفوائد			الاستهلاكية		
فرق العملة الأجنبية			مخصصات		
صافي الخسائر			صافي الأرباح		

المصدر : فائق شقير وآخرون ، مرجع سابق ذكره، ص 311.

2- مراحل التسجيل المحاسبي:

يسير النظام المحاسبي على أساس التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات المتوافرة، على أن يتم الترحيل إجمالاً لكل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية، وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى الميزانية العامة أو الشاملة، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليومية المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام أو الميزانية والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك التجارية على الأسس التالية:

1- أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة أحجامها مع حجم نشاط البنك، فقد يكون هناك يومية مساعدة للخزينة و أخرى للسلف و القروض و ثلاثة للكمبيالات المحصومة و رابعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها و هكذا و بصفة عامة يجب التسجيل في تلك اليوميات طبقاً للتسلسل الزمني و التاريخي لحدوث العمليات.

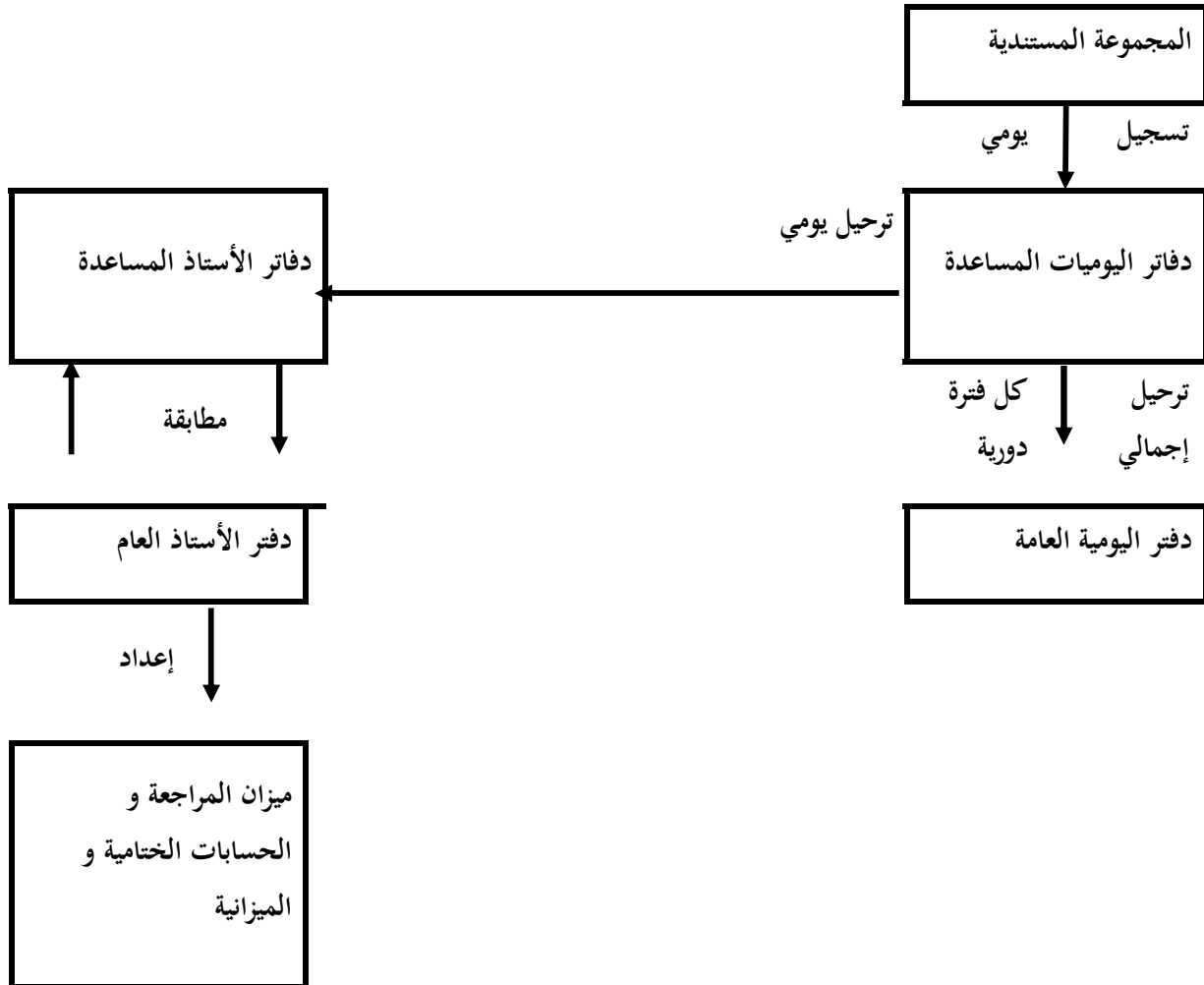
2- يتم الترحيل من دفاتر اليومية المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر الأستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات العملاء كل على حدة سواء كان هؤلاء العملاء مودعين (دائنين) أو مقترضين (مدينين).

3- يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل على حدة إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية علاوة على ذلك يتم فيها قيد أي عمليات غير متكررة و لم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة.

4- يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر الأستاذ العام ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ العام ما يقابله من مجموع حسابات الأستاذ المساعد و يعد ذلك دليلا مبدئيا على سلامة العمليات المحاسبية.

5- يتم إعداد موازين المراجعة وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ العام أو الميزانية.²¹ و يلخص الشكل الموالي تسلسل دورة القيد و الترحيل بدفاتر البنوك التجارية:

الشكل رقم (1-6): يوضح دورة القيد و الترحيل بالبنوك التجارية



المصدر: أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية 2003، ص 51.

²¹ - فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 244.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي والمحاسبة البنكية

بعد جملة من الإصلاحات التي قامت بها أعمال اللجنة الجزائرية الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني ، وأعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي الذي شمل على:

- * تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني ؛
- * تكييف المخطط الوطني المحاسبي مع الدولية ؛
- * إنشاء نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ؛

وقع اختيار الجزائر على الإصلاح المحاسبي من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF

يتضمن النظام المحاسبي والمالي إطارا تصوريا للمحاسبة بحيث استمد هذا الإطار من المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS حيث يتشكل هذا الإطار من التعريف بالنظام و مجال تطبيقه.

1-التعريف بالنظام المحاسبي المالي: عرف 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 للنظام المحاسبي في المادة 03 منه، و الذي سمها في هذا النص بالمحاسبة المالية " المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها ، و تقييمها ، و تسجيلها و عرض الكشوف تعكس صورة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان بنجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " .²²

2-مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، والتي حددها القانون 07-11 ويمكن تقسيمها إلى:

● الكيانات الملزمة بالتطبيق:

" نصت الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، كما حددت المادة 04 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي وهي:

- شركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

²²المادة 03 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2007/11/25 ، الجزائر ، ص 3.

- التعاونيات؛
- أشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

● الكيانات الغير ملزمة بالتطبيق:

" نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها (يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية) وعدد مستخدميها (المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متاليتين الحدود الآتية:

✓ النشاط التجاري: * رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار

* عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء

✓ النشاط الإنتاجي والحرفي: * رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار

* عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء

✓ النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى: * رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار

* عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

الفرع الثاني : المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

1- القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك

يقصد بالقواعد المحاسبية المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي الذي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وتمثل

هذه القواعد فيما يلي:

أ - قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي:

جاء النظام 09-08 المؤرخ في 12 محرم عام 1431 الموافق ل 29 ديسمبر 2009 الذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية، بهدف معرفة كيف يتم تقييم الأدوات المالية وتسجيلها في البنوك والمؤسسات المالية.²³

سنقوم أولاً بتعريف المفاهيم الأساسية التي تناولها هذا النظام في مواد 02 - 03 - 04 - 05 - 06 - 07 وهي كالتالي:

● **الأداة المالية:** هي كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى كيان وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى كيان آخر.²⁴

● **الأصل المالي:** هو كل أصل يأخذ شكل الخزينة، أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، حقاً تعاقدياً لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي آخر من كيان آخر، حقاً تعاقدياً لتبادل أصول وخصوم مالية مع كيان آخر، كما تشكل الأموال بالصندوق جزءاً من الأصول المالية خصوصاً الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى.

● **الخصم المالي:** هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي، وذلك ب:

- تسليم لكيان آخر أموالاً سائلة أو أصلاً مالياً آخر؛

- تبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مناسبة للكيان.

● **أداة الأموال الخاصة:** هي كل عقد يظهر مصلحة متبقية في أصول كيان ما بعد طرح كل خصومه.

● **القيمة العادلة:** هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما أو انقضاء خصم ما بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادلة.

● **التكلفة المهتلكة للأصل أو الخصم المالي:** هي المبلغ الذي قيم به الأصل المالي أو الخصم المالي عند تسجيله المحاسبي الأول، مطروحاً منه تسديدات الأقساط الرئيسية، مضافاً أو منقوصاً (+/-) الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق، مطروح منه كل تخفيض بسبب خسارة القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

تصنيف الأصول المالية مثل ما نصت عليه المادة رقم 08 إلى فئات بحيث يرتبط هذا التصنيف بنية الكيان عند الحصول على هذه الأصول وهي كما يلي:

- النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 25 فبراير 2010، العدد 14، الجريدة الرسمية²³ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 20.

²⁴. ALI Al jubilee and Al Said Ramie Samawi, International Accounting Standard No; 39 and the application of Jordanian banks have, Jordan, 2011, p 8.

- أصول مالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق (التكلفة التاريخية)؛
 - أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة (القيمة العادلة)؛
 - تسليفات وحقوق (التكلفة التاريخية)؛
 - أصول مالية متاحة للبيع (القيمة العادلة)؛
 - أصول مالية أخرى (تقييم وتسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).
- أما جانب الخصوم المالية فتم تصنيفه إلى فئتين حسب ما جاء في نص المادة 21 من النظام وهما:
- الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة (القيمة العادلة)؛
 - الخصوم المالية الأخرى (التكلفة التاريخية).

2- مخطط الحسابات البنكية:

لقد أقرّ المشرع الجزائري كل الكيانات بتطبيق النظام المحاسبي والمالي ابتداء من 01 جانفي 2010 ومن بينها البنوك والمؤسسات المالية ، بحيث ألغت المادة 07 من النظام 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق ل 23 جويلية 2009 النظام رقم 92-80 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي حيث شمل النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية على مدونة حسابات جديدة خاصة بالقطاع البنكي والتي تتضمن الأصناف التالية: (الملحق رقم 01)

✓ الصنف 01: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق ، وعمليات الخزينة (السلفيات ، الإقتراضات ... الخ) وعمليات ما بين البنوك وهي تلك العمليات التي تتم بين البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.²⁵

✓ الصنف 02: حسابات العمليات مع الزبائن

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن أجال استحقاقها وكذا الودائع التي تتم من قبلهم باستثناء الاستخدامات المجسدة بسندات .

✓ الصنف 03: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، بحيث تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعلامات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

²⁵-نظام رقم 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تاريخ 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 15-16.

✓ **الصنف 04: القيم الثابتة**

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة، وكذا القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

✓ **الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة**

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو موضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة، كما تظهر أيضا فيه النواتج والأعباء المؤجلة، خارج دورة الاستغلال، نتيجة السنة المالية.

✓ **الصنف 06: الأعباء**

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة، كما أنه تظهر فيه مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة وأخيرا تظهر العناصر غير العادية، الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

✓ **الصنف 07: النواتج**

تشمل حسابات هذا الصنف على مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة، زيادة على نواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحض بحيث تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة المؤونات، كما تسجل فيه استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة، كما تظهر فيه العناصر غير العادية - النواتج.

✓ **الصنف 09: خارج الميزانية**

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة، بحيث يتم التمييز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل وفي هذا السياق لقد تم تخصيص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملة الصعبة.

3- القوائم المالية البنكية :

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي حيث تعتبر الأداة الرئيسية التي تمكن الكيانات من إيصال المعلومات الضرورية والملائمة إلى الأطراف المعنية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة. بحيث جاء النظام رقم 09-05 المؤرخ في 09 شوال عام 1430 الموافق ل 18 أكتوبر سنة 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها بهدف تحديد شروط إعداد الكشوف المالية الخاصة بها وبمقتضى هذا النظام يجب على

المؤسسات الخاضعة للالتزام بنشر خمسة كشوف مالية بالإضافة إلى ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة وهي كمايلي: 26

- ✓ **الميزانية:** وهي عبارة عن الكشف الإجمالي لما للكيان في قائمة الأصول وما عليه ممثلة في قائمة الخصوم، فهي بصفة عامة تعبر عن الحالة المالية للبنك في فترة زمنية معينة. **أنظر الملحق رقم (02)**
- ✓ **جدول حسابات النتائج:** هو عبارة عن الكشف المالي للأعباء والإيرادات الخاصة بالكيان خلال السنة المالية، حيث يمثل الفرق بين الأعباء والإيرادات نتيجة الدورة المالية وبالتالي يفسر جدول حسابات النتائج كافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. **أنظر الملحق رقم (03).**
- ✓ **خارج الميزانية:** هي عبارة عن قائمة مخصصة لعرض الالتزامات (التعهدات) البنكية وهذا نظرا لأهمية هذه التعهدات، و ذلك خلافا للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تشير إلى تعهداتها في ملاحق قوائمها المالية وتصنف الالتزامات أولا حسب نوعها ممنوحة أو مستلمة، ثم حسب طبيعتها التزام بالتمويل (العملة الوطنية أو بعملات أجنبية)، التزام بالضمان والتزام على السندات. **أنظر الملحق رقم (04) .**
- ✓ **جدول تدفقات الخزينة:** هي كشف يعطي مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد السيولة و يظهر معلومات حول استخدام هذه السيولة و يمكن إعدادها بطريقة مباشرة و غير مباشرة²⁷. **أنظر الملحق رقم (05).**

- ✓ **جدول تغيير في الأموال الخاصة:** يشكل بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية .
والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي: 28
- النتيجة الصافية للسنة المالية ؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. **أنظر الملحق رقم (06)**

-نظام رقم 09-05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، بتاريخ 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 17. 26

نصر الدين بن نذير، عمار بوشناق، **جدول تدفقات الخزينة**، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-14-15 أكتوبر 2009، ص 04.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، ص، 26. 28

- ✓ **الملاحق:** يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات سرديّة و ملاحظات ذات أهمية تنفيذ في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وهذه المعلومات تخص النقاط التالية:
- ❖ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛
- ❖ مكملات الإعلام الضرورية لحسن الفهم الجيد للكشوف المالية؛
- ❖ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات المشاركة و المعاملات التي تمت مع هذه الكيانات؛
- ❖ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قام العديد من الباحثين في مجال المحاسبة بالعديد من الدراسات في ميدان المحاسبة البنكية و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى عرض أهم الدراسات المتعلقة بموضوع المذكرة وكذا عرض لأهم النتائج والتوصيات الخاصة بها .

المطلب الأول: دراسات سابقة لموضوع الدراسة

الفرع الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

❖ دراسة بن أفرخ زويبة 2013-2014

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة فرحات عباس - سطيف بعنوان " المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"

قامت الباحثة بالإجابة على إشكالية هامة ورئيسية متمثلة في " ما هي تحديات تطبيق المخطط المحاسبي البنكي وسبل مواجهتها بالاستناد إلى المرجعية النظرية وبمراعاة التحولات المحلية والدولية؟

كما هدفت الدراسة إلى معرفة الأسس النظرية للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري ومعرفة الاتجاهات العالمية للإفصاح المحاسبي للبنوك التجارية ، وكذا تقييم المتطلبات المختلفة للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية من وجهة نظر البنوك التجارية الجزائرية ومعرفة مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية ومدى تماشيها مع معايير الإفصاح الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ولجنة بازل للرقابة على الأعمال المصرفية.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تطبيق الاتجاهات العالمية للإفصاح بالبنوك التجارية الجزائرية ذو مزايا كثيرة، إلا أن تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات والتحديات.

❖ دراسة دادة دليلة 2012-2013

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير بجامعة قاصدي مرياح - ورقلة بعنوان " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي SCF "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"

تطرت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في " مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، وتوضيح مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية البنكية وذلك من اجل إثبات مصداقية وشفافية المعلومات المالية مما يساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية، بحيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في لقسم النظري ومنهج دراسة الحالة لبنك القرض الشعبي الجزائري في القسم التطبيقي .

وأخيرا توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها:

- ❖ عدم كفاية المعلومات التي قام البنك بالإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، لتلبية احتياجات مستخدميها.
- ❖ عدم التزام البنك بإعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي.

❖ دراسة بلعباس ماريما 2013-2014 :

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرياح - ورقلة بعنوان " تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية" دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية لمدينة - ورقلة

تطرت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية وهذا بهدف معرفة مدى تأهيل البنوك التجارية الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية من خلال معالجة الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ، بحيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في القسم النظري كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال الاعتماد على طريقة الاستبيان .

وقد توصلت الباحثة من خلال تحليلها لهذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- الارتقاء بكفاءة الممارسات المحاسبية على مستوى البنوك التجارية إلى المستوى المطلوب في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF؛

- العمل على التحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي المصرفي و مواكبة التغيرات و التطورات الدولية.

❖ دراسة عبد المالك عايشي 2012-2013

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرياح - ورقلة بعنوان " دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمنطقتي ورقلة وغرداية "

تمحور موضوع الدراسة حول دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك بحيث قام الباحث الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، وهل يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك، بحيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال وصف النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط المحاسبي البنكي والمنهج التحليلي من خلال دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية في منطقتي ورقلة وغرداية .

ولقد توصل الباحث من خلال تحليله لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- ❖ يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة؛
- ❖ من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية؛
- ❖ يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي؛

❖ دراسة مسعود روي 2012-2013

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرياح - ورقلة بعنوان " أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي " " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة".

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدى استجابة القوائم المالية البنكية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وكذا توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية بهدف التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة نشرها في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي SCF المستمد من المعايير المحاسبية ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري ومنهج دراسة الحالة للبنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، حاسي مسعود وتقرت ، وقد تم استخدام تقنية الاستبيان والمقابلة الشخصية .

❖ دراسة إدمون طارق 2010

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير بجامعة الشرق الأوسط - عمان - الأردن بعنوان " مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة"

تطرقت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية النظم المحاسبية للأهداف التي تسعى لتحقيقها إدارة المصارف التجارية على اعتبار أن الإدارة من أهم المستفيدين من المعلومات التي توفرها هذه النظم ومعرفة مدى تحقيق هذه النظم للغايات المرجوة منها من قبل

الإدارة وهذا من خلال محاولة البحث الإجابة على الإشكالية الرئيسة والمتمثلة في هل إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط وعملية الرقابة وعملية اتخاذ القرارات، وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها:

- أن مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية في تلبية متطلبات عملية التخطيط والرقابة وعملية اتخاذ القرارات

كما خلص إلى جملة من التوصيات نذكر منها:

- ضرورة اهتمام الإدارات في المصارف التجارية الأهلية العراقية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها المتعددة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بشكل أوسع وذلك لانحازها بفاعلية أكبر ؛
- إعطاء عملية اتخاذ القرارات نفس القدر من الاهتمام الذي توليه المصارف لعمليتي التخطيط والرقابة لاتخاذ القرارات لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف المصارف ونجاحها.

❖ دراسة فايز زهدي الشلتوني 2009-2010

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة بعنوان " مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية " دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية "

حاول الباحث الإجابة على إشكالية هام ورئيسية متمثلة في ما هي متطلبات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية التي تجعلها ذات دلالة كافية تمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ودقيق ، بحيث هدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، وكذا المساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف وتقييم مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية .

ولقد توصل الباحث من خلال تحليله لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- تلتزم المصارف الفلسطينية بمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد

- إن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار؛
 - تنشر المصارف الفلسطينية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى.
- الفرع الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

• **L' etude de Shamim Hossain And Abdul Alim Baser:2011**

Compliance Of IAS-30 : A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان مدى الخضوع ل **IAS-30** دراسة حالة بنوك بنغلاديش المتخصصة بحيث حاول الباحثان من خلال هذا المقال التدقيق في المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك و معرفة مدى تطبيق البنوك في بنغلادش للمعايير المحاسبية الدولية و كذلك درجة الانحراف عن تطبيق المعيار ، و لمعرفة مدى تطبيق هذه البنوك للمعايير المحاسبية الدولية قام الباحثان بإجراء دراسة في التقارير المالية لعينة من البنوك في بنغلاديش وخلصا إلى أن طبيعة العمليات في القطاع البنكي مختلفة عنها في المؤسسات الأخرى و أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 يناسب تلك العمليات بالرغم من إبطال هذا المعيار و استبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 07 ، من هنا فإن تطبيق المعيار المحاسبي 30 في بنغلاديش لا يزال مهما .

• **L'étude de M. Ben Amghar Mourad: 2012**

La réglementation prudentielle des banques et des établissements financiers en Algérie et son degré d'adéquation au standard de Bâle 1 et Bâle 2

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة مولود معمري تيزي وزو بعنوان "القواعد التنظيمية التحويطة للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر و درجته من معايير بازل 1 و بازل 2"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى درجة إسهام السلطات النقدية الجزائرية للعمل على تكييف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وفق اتفاقيات بازل 1 و بازل 2، و في الأخير توصل الباحث إلى أن السلطات النقدية هي المسؤولة عن تنفيذ القواعد التنظيمية لضمان حسن سير العمل في القطاع المصرفي والمالي في الجزائر.

المطلب الثاني: أهم ما يميز الدراسة الحالية

الفرع الأول: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات

جاءت الدراسة الحالية متممة لما سبق من الدراسات ، بحيث تناولت العديد من الدراسات موضوع " تطبيق النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك التجارية الجزائرية" وذلك من عدة جوانب ، فقد أجريت دراسات وبحوث عديدة تناولت متغيرات هذه الدراسة وأبعادها المختلفة ، وتفاوتت في أهدافها ومتغيراتها ، والفئات المستهدفة والبيئات التي أجريت فيها. فنجد أن هذه الدراسة اتفقت مع الدراسات الوطنية لبلعباس ماريما ومسعود روي وعبد المالك عايشي من حيث عينة الدراسة التي تناولت عينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة ، وكذا دراسة بن أفرج زوينة التي تناولت عينة من البنوك التجارية لمدينة الجزائر واختلقت من حيث الأهداف بحيث تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة هل استخدام النظام المحاسبي المالي كوسيلة تساهم فعلا في تحسين واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية ، أما عن الدراسات الدولية فنجد دراسة إدمون طارق الذي أخذ عينة من البنوك التجارية الأهلية في العراق. أما عن الدراسة الأجنبية فنجد دراسة Shamim Hossain And Abdul Alim Baser التي أخذت عينة من البنوك التجارية العاملة في بنغلادش.

كما اختلفت هذه الدراسة مع دراسة دادة دليلة التي تناولت دراسة الحالة ، أما فيما يخص الدراسات الدولية فنجد الدراسة التطبيقية لفايز زهدي الشلتوني.

بحيث تعرضت الدراسة الحالية إلى النظام المحاسبي المطبق في البنوك التجارية الجزائرية ومعرفة مدى استجابة الممارسات المحاسبية التي تتم داخل هذه البنوك للنظام المحاسبي المالي.

خلاصة:

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى تقديم وعرض أبرز الجوانب النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية و النظام المحاسبي الخاص بها، وكذا الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

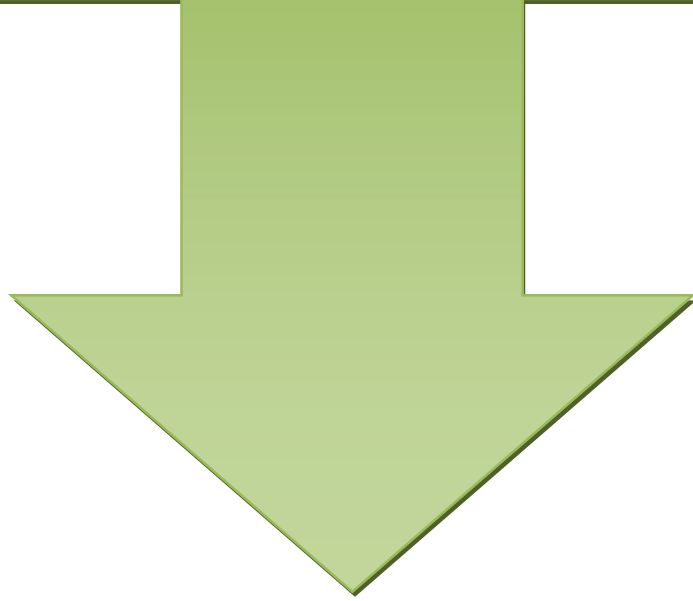
ومن خلال ما تم تناوله نستخلص أن النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي البنكي لهما دورا فعال في تنظيم المحاسبة على مستوى البنوك التجارية، كون أن البنوك التجارية تلعب دورا هاما في شتى المجالات و بالخصوص المجال الاقتصادي وفي إحياء الاقتصاد الوطني من خلال الأعمال التي تقوم بها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية للممارسات

المحاسبية للبنوك التجارية وفق

النظام المحاسبي المالي



تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق الجانب النظري لموضوع الدراسة ، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي وذلك باعتمادنا على وجهات نظر عدد من العمال في حقل المحاسبة البنكية ، حيث يتناول هذا الفصل وصفا للمنهجية المستخدمة في الدراسة وكذلك وصفا لمجتمع الدراسة، ووصفا لأداة الدراسة والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: مناقشة التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المبحث التعرض للطريقة المستخدمة في الدراسة من خلال عرض للمنهجية المتبعة والتعرف على مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وكذا عرض لأهم الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة لتحليل أبعاد الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على جانبين جانب مخصص للأدبيات النظرية مبني على مجموعة من الآراء والأفكار ذات الصلة بموضوع المحاسبة البنكية بحيث تم إتباع المنهج الوصفي عند عرض لتلك البيانات والمعلومات، أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه إتباع المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تهدف إلى "معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية".

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

لقد تم الاستناد لجمع البيانات اللازمة هذه الدراسة على مصدرين وهما كما يلي:

أولاً: البيانات الأولية: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد في عملية جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياسية ألا وهي الاستبيان، والتي صممت لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة حيث تم صياغة فقراتها بالاستناد على الأدبيات النظرية للدراسة.

ثانياً: البيانات الثانوية: تم الاستناد لغايات جمع هذه البيانات بشكل أساسي على جميع ما تم الوصول إليه فيما يتعلق بموضوع الدراسة من الكتب والدوريات والمجالات والرسائل الجامعية المنشورة وغير المنشورة وكذا القوانين والمراسيم التنظيمية ، بالإضافة إلى جميع المصادر المتاحة عبر شبكة الانترنت .

الفرع الثالث: مجتمع الدراسة وعينتها

تتجلى عينة الدراسة في مجموعة من العمال المتخصصين في مجال المحاسبة البنكية ، أما مجتمع الدراسة فيضم مجموعة البنوك التي تمارس نشاطها في ولاية ورقلة و التي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي المحدد ضمن القرار الصادر بالزامية تطبيقه .

وقد شمل مجتمع الدراسة ستة بنوك تجارية ناشطة بولاية ورقلة وهي كما يلي:

BEA ،BDL ، CPA ،CNEP ، BADR ،BNA

ولقد تم توزيع الاستبيان على 61 فردا من أفراد العينة ، وتم استرجاع 54 استبيان كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (1-2) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب البنوك

المجموع	BEA	BDL	CPA	CNEP	BADR	BNA	البيان /البنك
61	11	11	10	10	10	9	الاستثمارات الموزعة
%100	18.03%	18.03%	%16.39	%16.39	%16.39	%14.75	النسبة
56	11	11	10	10	06	8	الاستثمارات المستردة
%91.80	%18.03	%18.03	%16.39	%16.39	%9.83	%13.11	النسبة
02	00	00	02	00	00	00	الاستثمارات غير صالحة للتحليل
%3.28	%00	%00	%3.28	%00	%00	%00	النسبة
54	11	11	08	10	06	08	الاستثمارات الصالحة للتحليل
%88.52	%18.03	%18.03	%9.83	%16.39	%9.83	%13.11	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان.

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استبان لهذه الدراسة من الأدبيات السابقة المشابهة وكذا استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني ، وقد تكونت هذه الاستبيان من قسمين وهما:

القسم الأول: يختص بالبيانات والمعلومات الشخصية (الديمغرافية) التي تتعلق بأفراد العينة(الجنس، السن، المؤهل العلمي، البنك محل الدراسة، المستوى الوظيفي، الاقدمية في البنك) .

القسم الثاني: لقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها (27) فقرة ، حيث تم تجزأت هذا القسم إلى ثلاثة محاور حيث تتعلق الفقرات (من 1 إلى 9) بالفرضية الأولى ، والفقرات (من 1 إلى 9) بالفرضية الثانية ، والفقرات (من 1 إلى 9) تتعلق بالفرضية الثالثة ، ويمكن وصف متغيرات الدراسة كمايلي:

S القسم الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة والتي يرمز لها بالرمز

1- الجنس (S1):

الجدول رقم (2-2): مقياس متغير الدراسة " الجنس "

المتغير	ذكر	أنثى
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

المصدر: من إعداد الطالبة

2- العمر (S2) :

الجدول رقم (3-2): مقياس متغير الدراسة " العمر "

المتغير	أقل من 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة	من 40 إلى 50 سنة
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة

3- المؤهل العلمي (S3) :

الجدول رقم (4-2): مقياس متغير الدراسة " المؤهل العلمي "

المتغير	ليسانس	ماجستير	دكتوراه
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة

4-البنك محل الدراسة (S4) :

الجدول رقم(2-5): مقياس متغير الدراسة " البنك "

المتغير	BNA	CPA	BEA	CNEP	BDL	BADR
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4	5	6

المصدر: من إعداد الطالبة

5-المستوى الوظيفي (S5) :

الجدول رقم (2-6): مقياس متغير الدراسة " المستوى الوظيفي "

المتغير	المدير	إطار محاسبي	إطار مالي	رئيس مصلحة	منصب آخر
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة

6-الاقدمية في البنك (S6) :

الجدول رقم (2-7): مقياس متغير الدراسة " الأقدمية "

المتغير	أقل من 5 سنوات	من 5 - 15 سنوات	أكثر من 15 سنة
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة

القسم الثاني : محاور الدراسة

الجدول رقم (2-8) : مقياس متغير محاور الدراسة:

المحور الأول	A	النظام المحاسبي للبنوك التجارية	9-1
المحور الثاني	B	واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية	9-1
المحور الثالث	C	الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية	9-1

المصدر: من إعداد الطالبة

وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس " ليكرت" (likert scale) " ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة، وأوزان الإجابات على النحو الآتي:

الجدول رقم (2-9) : مجالات الإجابات على أسئلة الاستبيان والأوزان المقابلة لها

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
درجة المقياس	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق الاستبيان :

لقد تمت صياغة أسئلة الاستبيان بمساعدة الأساتذة المتخصصين في الميدان ، وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من المتخصصين والمهتمين بالبحث العلمي والمشهود لهم بالخبرة في مجالاتهم ، وقد تم أخذ ملاحظاتهم حولها بعين الاعتبار، حيث تم تعديل الاستبيان بناء على تلك الملاحظات إلى أن وصلت إلى صياغتها النهائية. أنظر الملحق رقم (09).

2- ثبات الاستبيان:

من اجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها والتأكد من صدقها قمنا بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب cronbach alpha إذ أن هذا الأسلوب يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس إضافة إلى ذلك فان معامل alpha يزيد بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة cronbach alpha على درجات أفراد عينة الثبات .

وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة ل alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد ل

Alpha ≥ 0.60 معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية.

ويلاحظ من قيم ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول رقم (17) بأن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة .

الجدول رقم (2-10): يوضح قيمة معامل الثبات للاتساق لداخلي لكل متغير

معامل ألفا كرونباخ	اسم المتغير	تسلسل الفقرات
74.3%	النظام المحاسبي للبنوك التجارية	9 - 1
60.3%	واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية	9 - 1
81.6%	الإفصاح في القوائم المالية البنكية	9 - 1
71.3%	المعدل العام لمعامل الثبات	27 - 1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثالث: البرامج و الأساليب المستخدمة في معالجة البيانات

تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها، وعمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها ، وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها فقد تم فحص البيانات وتبويبها، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر ، وتم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية، ومعالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبيان لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان حيث تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- ❖ **المتوسط الحسابي:** وهو المقياس الأوسع استخداما من مقياس النزعة المركزية ويتم استخدامه لإجابات عينة الدراسة من أجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبيان.
- ❖ **الانحراف المعياري:** يعتبر هذا المقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات.
- ❖ **التكرارات والنسب المئوية:** وذلك لوصف آراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.
- ❖ **اختبار ألفا كرونباخ:** وذلك من أجل اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.
- ❖ **تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)** للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة، تفسيرها ومناقشتها

سنقوم من خلال هذا المبحث عرض لنتائج الدراسة وتحليلها طبقاً للمعلومات التي تم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبيان، بحث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول: الخصائص و السمات الشخصية للعينة

تحتوي هذه الفقرة على عرض النتائج المتعلقة بالخصائص والسمات الشخصية (المعلومات الديمغرافية) لأفراد عينة الدراسة وتحليلها من حيث الجنس والعمر والمؤهل العلمي والمستوى الوظيفي والبنك محل الدراسة والاقدمية.

✓ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس :

ومن خلال البيانات الظاهرة والموضحة في الجدول رقم (18) والتي تبين وصف لمتغير الجنس أن ما نسبته (50%) من أفراد العينة يمثل جنس الذكور وأن ما نسبته (50%) من أفراد العينة يمثل جنس الإناث، حيث نلاحظ أن النسبتين متساويتين وهذا ما يفسر أن مهنة المحاسبة ليست حكراً على الذكور.

الجدول رقم (2-11) : توزيع العينة حسب الجنس

النسبة	تكرار	الجنس
50 %	27	الذكور
50 %	27	الإناث
100 %	54	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

✓ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

ومن خلال البيانات الظاهرة والموضحة في الجدول رقم(19) والتي تبين وصف لمتغير السن أن ما نسبته(37%) من أفراد العينة هم تحت سن (30) سنة، وهي مساوية للفئة العمرية الثانية (من 30 الى 40) سنة ، وفي الأخير كانت ما نسبته (26%) هم من تتراوح أعمارهم من (40 الى 50) سنة ، وهذا ما يفسر الاعتماد على عنصر الشباب وعنصر الخبرة في بنوك عينة الدراسة وهذا يمكن أن ينعكس بالإيجاب على نتائج هذه الدراسة .

الجدول رقم (2-12): توزيع العينة حسب متغير العمر

النسبة	تكرار	السن
37%	20	أقل من 30 سنة
37%	20	من 31-40 سنة
26%	14	من 41-50 سنة
100%	54	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

✓ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي:

ومن خلال البيانات الظاهرة والموضحة في الجدول رقم(20) والتي تبين وصف لمتغير المستوى الوظيفي أن ما نسبته(39%) من أفراد العينة هم فئة من يمارسون وظائف أخرى، بينما كان ما نسبته (28%) من أفراد العينة هم فئة من يمارسون وظيفة إطار مالي و تليها فئة من يمارسون وظيفة رئيس مصلحة بنسبة (18%) ، ثم فئة من يمارسون وظيفة إطار محاسبي بنسبة (13%) وفي الأخير كانت ما نسبته (2%) هم من يمارسون وظيفة مدير.

الجدول رقم (2-13): توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

المنصب	مدير	إطار محاسبي	إطار مالي	رئيس مصلحة	منصب آخر	المجموع
التكرار	1	7	15	10	21	54
النسبة	%2	%13	%28	%18	%39	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

✓ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الاقدمية :

ومن خلال البيانات الظاهرة والموضحة في الجدول رقم (21) والتي تبين وصف لمتغير الاقدمية أن ما نسبته (39%) من أفراد العينة هم الفئة التي لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى 15 سنوات ، بينما كان ما نسبته (33%) من أفراد العينة هم الفئة التي لديهم خبرة أقل من 5 سنوات و تليها فئة من لديهم خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة (28%) ، وهذا ما يفسر أن غالبية أفراد العينة على معرفة ودراية وإطلاع على عمل البنوك بشكل جيد .

الجدول رقم (2-14): توزيع العينة حسب متغير الاقدمية

المنصب	أقل من 5 سنوات	من 5 - 15 سنوات	أكثر من 15 سنوات	المجموع
التكرار	18	21	15	54
النسبة	%33	%39	%28	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: اختبار مقياس الاستبيان

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (1-3) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية ($2/3 = 0.66$) ثم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كمايلي: (من 1 إلى 1.66 ضعيف، ومن 1.67 إلى 2.33 متوسط، ومن 2.34 إلى 3 مرتفع) وبذلك يكون توزيع الإجابات حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-15) : يوضح مجال المتوسط الحسابي لكل مستوى

مجال المتوسط الحسابي المرجح	الاتجاه	المستوى الموافق له
من 1 إلى 1.66	غير موافق	ضعيف
من 1.67 إلى 2.33	محايد	متوسط
من 2.34 إلى 3	موافق	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثالث: عرض نتائج محاور الاستبيان

أولاً: النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

جدول رقم (2-16): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للنظام المحاسبي في البنوك التجارية

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق	محايد	غير موافق	العبارة
			العدد	العدد	العدد	
			النسبة	النسبة	النسبة	
			%	%	%	
مرتفع	0.691	2.56	36	12	6	1- يسعى النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF إلى تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية ؛
			66.7	22.2	11.1	
مرتفع	0.828	2.35	31	11	12	2- يتميز النظام المحاسبي المالي للبنوك التجارية بالدقة والوضوح في المصطلحات ؛
			57.4	20.4	22.2	
متوسط	0.732	2.26	23	22	9	3- يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بالمرونة ليوافق كل التغيرات التي تحدث؛
			42.6	40.7	16.7	
متوسط	0.722	2.31	25	21	8	4 النظام المحاسبي للبنوك التجارية يكون موحدًا في جميع البنوك عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يكون مختلف في البنوك؛
			46.3	38.9	14.8	
متوسط	0.826	1.81	14	16	24	5- يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بلامركزية أي تتوزع الأعمال المحاسبية على مختلف أقسام البنك ؛
			25.9	29.6	44.4	
مرتفع	0.691	2.56	36	12	6	6- تهتم البنوك بالمجموعة المستندية الداخلية (التي تيم

			66.7	22.2	11.1	إعدادها داخل البنك نفسه) باعتبارها أداة هامة لتجميع البيانات والمعلومات ؛
مرتفع	0.719	2.46	32	15	7	7- يمكن اعتبار مخرجات النظام المحاسبي البنكي أداة لتقييم أداء البنوك ؛
			59.3	27.8	13.0	
متوسط	0.751	2.04	16	24	14	8- يتوافق النظام المحاسبي للبنوك التجارية الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية ؛
			29.6	44.4	25.9	
متوسط	0.762	2.20	22	21	11	9- النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية معني دوما بالتطورات التي تحدث على المستوى العالمي ؛
			40.7	38.9	20.4	
متوسط	0.75	2.28	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام.			

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول قد تراوحت ما بين (2.56 - 1.81) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.28) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.826 - 0.69) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.75).

ثانيا : واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية

جدول رقم (2-17): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لواقع الممارسات المحاسبية للبنوك

التجارية

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق	محايد	غير موافق	العبارة
			العدد	العدد	العدد	
			النسبة	النسبة	النسبة	
			%	%	%	
متوسط	0.787	2.28	26	17	11	1- الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي البنكي تحقق متطلبات القياس والإفصاح ؛
			48.1	31.5	20.4	
متوسط	0.691	1.89	10	28	16	2- يغطي النظام المحاسبي المالي كل النقصان الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني؛
			18.5	51.9	29.6	
متوسط	0.759	1.91	13	23	18	3- ساهم النظام المحاسبي المالي في تغيير طبيعة البنوك الشاملة إلى بنوك متخصصة ؛
			24.1	42.6	33.3	
متوسط	0.816	2.30	28	14	12	4- يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط الوطني من ناحية قواعد التسجيل والتقييم ؛
			51.9	25.9	22.2	
مرتفع	0.606	2.48	29	22	3	5- يتم تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة ؛
			53.7	40.7	5.6	
مرتفع	0.771	2.48	35	10	9	6- النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد

			64.8	18.5	16.7	النشاطات البنكية وذلك من خلال تحديد الأسس والمبادئ التي تحكمها ؛
مرتفع	0.693	2.54	35	13	6	7- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة؛
			64.8	24.1	11.1	
مرتفع	0.627	2.39	25	25	4	8- يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له؛
			46.3	46.3	7.4	
مرتفع	0.653	2.37	25	24	5	9- يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين واقع النظام المصرفي الجزائري من خلال مسايرته للتطورات العالمية ؛
			46.3	44.4	9.3	
متوسط	0.71	2.29	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام.			

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت ما بين (1.89 - 2.54)

مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.29) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.816 -

0.606) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.71) .

ثالثاً: الإفصاح في القوائم المالية البنكية

الجدول رقم (2-18): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق	محايد	غير موافق	العبارة
			العدد	العدد	العدد	
			النسبة	النسبة	النسبة	
			%	%	%	
متوسط	0.738	2.28	24	21	9	1- تتميز القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي SCF بالشفافية ؛
			44.4	38.9	16.7	
متوسط	0.863	2.17	25	13	16	2- يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل واضح ومفهوم ؛
			46.3	24.1	29.6	
مرتفع	0.633	2.43	27	23	4	3- المعلومات المحتواة في القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي البنكي تعبر عن مصداقية سير حسابات البنك ؛
			50.0	42.6	7.4	
مرتفع	0.649	2.35	24	25	5	4- تقدم القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي إفصاحات كافية وملائمة في الوقت المناسب ؛
			44	46.3	9.3	
متوسط	0.828	2.26	27	14	13	5- تفسح البنوك عن السياسات المحاسبية المتبعة الخاصة بالعمليات والعملاء الأجنبية ؛
			50.0	25.9	24.1	
مرتفع	0.607	2.50	30	21	3	6- يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية وفق لما نص

			55.6	38.9	5.6	عليه النظام المحاسبي المالي SCF؛
متوسط	0.843	2.31	30	11	13	7- يفصح البنك عن جميع المخاطر التي يتعرض لها ؛
			55.6	20.4	24.1	
متوسط	0.727	2.33	26	20	8	8- يتم الإفصاح بنفس المستوى في القوائم المالية للبنوك عن الديون المشكوك فيها؛
			48.1	37.0	14.8	
متوسط	0.699	2.24	21	25	8	9- تنشر البنوك قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأخرى؛
			38.9	46.3	14.8	
متوسط	0.82	2.32	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام.			

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (25) أن المتوسطات الحسابية للمحور الثالث قد تراوحت ما بين (2.17 - 2.50) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.32) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.607 - 0.863) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.82).

الفرع الرابع: نتائج اختبار الفرضيات

✓ اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة فروقات العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية

أولاً: بالنسبة لمتغير الجنس:

✓ الفرضية العدمية (H0): لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير الجنس.

✓ الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير الجنس.

الجدول رقم (2-19): يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية

تبعاً لمتغير الجنس:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.199	1	0.199	2.248	0.140
داخل المجموعات	4.602	52	0.088	-	-
المجموع	4.801	53	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ثانياً: بالنسبة لمتغير العمر:

✓ الفرضية العدمية (H0): لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير العمر.

✓ الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير العمر.

الجدول رقم (2-20): يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير العمر:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.178	2	0.089	0.981	0.382
داخل المجموعات	4.623	51	0.091	-	-
المجموع	4.801	53	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ثالثاً: بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:

✓ الفرضية العدمية (H0): لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

✓ الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم (2-21) يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.016	1	0.016	0.177	0.676
داخل المجموعات	4.785	52	0.092	-	-
المجموع	4.801	53	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

رابعاً: بالنسبة لمتغير الوظيفة:

✓ الفرضية العدمية (H0): لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير الوظيفة.

✓ الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعاً لمتغير الوظيفة.

الجدول رقم (2-22): يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الوظيفة:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.726	4	0.181	2.181	0.085
داخل المجموعات	4.075	49	0.083	-	-
المجموع	4.801	53	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

خامسا: بالنسبة لمتغير الخبرة:

✓ الفرضية العدمية (H0): لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الخبرة.

✓ الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الخبرة.

الجدول رقم (2-23): يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الخبرة:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P مستوى الدلالة
بين المجموعات	.385	2	0.193	2.224	0.119
داخل المجموعات	4.416	51	0.087	-	-
المجموع	4.801	53	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

✓ اختبار الفرضية الثانية الخاصة بالعلاقة الارتباطية: ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (النظام المحاسبي والمالي) والمتغير التابع هو (الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية) حيث الجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

جدول رقم (2-24): يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Model Summary^b

Std. Error of the Estimate	معامل تحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	النوع
0.30342	-0.016-	0.003	0.053 ^a	1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول السابق معامل الارتباط الخطي بين النظام المحاسبي المالي و الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية (5.3%) أي هناك ارتباط ضعيف جدا جدا ، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (0.3%).

تباين خط الانحدار:

جدول رقم (2-25) : يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regrssion	.014	1	.014	.148	.702
	Residual					a
	Total	4.787	52	.092		
		4.801	53			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

✓ دراسة معاملات الانحدار: الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار:

جدول رقم (2-26) : يوضح قيم معاملات خط الانحدار

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2.220	.226		9.820	.000
المتغير المستقل	.037	.097	.053	.385	.702

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول السابق مقطع خط الانحدار يساوي 2.220 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم بحيث تصبح معادلة خط

$$Y = 2.220x + 0.037$$

الانحدار:

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج

الفرع الأول: مناقشة نتائج محاور الاستبيان

1- يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (2-16) أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول قد تراوحت ما بين (2.56 - 1.81) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.28) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.826 - 0.69) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.75).

وان العبارة رقم (1) والتي تنص على " يسعى النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF إلى تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية" وكذا العبارة رقم (6) والتي تنص على " تهتم البنوك بالمجموعة المستندية الداخلية (التي تيم إعداده داخل البنك نفسه) باعتبارها أداة هامة لتجميع البيانات والمعلومات" هما العبارتين الأعلى بين متوسطات الإجابات وبتوسط حسابي بلغ (2.56) ، وانحراف معياري بلغ (0.691)، بينما العبارة رقم (5) والتي تنص على " يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بلامركزية أي تتوزع الأعمال المحاسبية على مختلف أقسام البنك" هي الأقل بين متوسطات الإجابات لهذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (1.81) وانحراف معياري بلغ (0.82) ، ومن خلال الجدول رقم (23) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسطة مما يدل على أن البنوك التجارية تستجيب للإصلاح المحاسبي بشكل غير كاف.

2- يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (2-17) أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت ما بين (2.54 - 1.89) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.29) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.816 - 0.606) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.71).

وان العبارة رقم (7) والتي تنص على " يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة" هي العبارة الأعلى بين متوسطات الإجابات وبتوسط حسابي بلغ (2.54) ، وانحراف معياري بلغ (0.693)، بينما العبارة رقم (2) والتي تنص على " يغطي النظام المحاسبي المالي كل النقايس الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني" هي الأقل بين متوسطات الإجابات لهذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (1.89) وانحراف معياري بلغ (0.691) ، ومن خلال الجدول رقم (24) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسطة وهذا بسبب عدم فعالية النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية مما أدى إلى عدم فعالية التطبيق من جانب الممارسات المحاسبية في هذه البنوك وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية لتبني النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى ضعف التكوين والتأطير بالجزائر بالنسبة لهذا النظام .

3- يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (2-18) أن المتوسطات الحسابية للمحور الثالث قد تراوحت ما بين (2.50 - 2.17) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.32) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.863 - 0.607) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.82).

وان العبارة رقم (6) والتي تنص على " يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية وفق لما نص عليه النظام المحاسبي المالي SCF " هي العبارة الأعلى بين متوسطات الإجابات وبتوسط حسابي بلغ (2.50) ، وانحراف معياري بلغ (0.607)، بينما العبارة رقم (2) والتي تنص على " يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل واضح ومفهوم " هي الأقل بين متوسطات الإجابات وبتوسط حسابي بلغ (2.17) وانحراف معياري بلغ (0.863) ، ومن خلال الجدول رقم (25) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسطة مما يدل على أن البنوك التجارية من وجهة نظر عينة الدراسة تلتزم بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية بدرجة متوسطة .

الفرع الثاني: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: " تستجيب البنوك التجارية الجزائرية للإصلاح المحاسبي بشكل كاف وهذا من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي " .

من خلال النتائج المتوصل إليها في برنامج SPSS و المتمثلة في الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبيان المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك تبين أن المتوسط العام (2.28) والانحراف المعياري العام (0.71) كما يظهر بأنه متوسط وبالتالي ترفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن البنوك التجارية الجزائرية تستجيب للإصلاح المحاسبي بشكل غير كاف .

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: " تلتزم البنوك التجارية بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية بدرجة كبيرة وفق لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي " .

من خلال النتائج المتوصل إليها في برنامج SPSS و المتمثلة في الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبيان المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية تبين أن المتوسط العام (2.32) والانحراف المعياري العام (0.82) كما يظهر بأنه متوسط وبالتالي ترفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن البنوك التجارية تلتزم بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية بدرجة متوسطة.

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: " يكمن دور النظام المحاسبي المالي في تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية للنهوض بالنظام المحاسبي الجزائري لمواكبة الأنظمة المحاسبية العالمية " .

تم اختبار صحة الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (النظام المحاسبي المالي) والمتغير التابع هو (الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية).

بحيث يتضح من خلال الجدول رقم (2-24) بأن معامل الارتباط الخطي بين النظام المحاسبي المالي وبين الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية هو (5.3%) أي هناك ارتباط ضعيف جدا جدا، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (0.3%)، بمعنى أن (0.3%) من الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية ترجع لتبني النظام المحاسبي المالي من طرف البنوك التجارية، والنسبة المتبقية (99.7%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

✓ اختبار الفرضيات الخاصة بالفروقات الإحصائية:

1- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للجنس، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية والجنس.

فمن خلال الجدول رقم (2-19): تظهر نتيجة تحليل التباين لمتغير الجنس والتي تحدد من خلال اختبار الإحصائية (F) حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، بمعنى قيمة Sig أقل من 0.05، وهنا تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير الجنس بناء على قيمة sig وهي 0.140 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه جنس المستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية.

2- اختبار الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للعمر، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية والعمر.

فمن خلال الجدول رقم (2-20): تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير العمر بناء على قيمة sig وهي 0.382 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه عمر المستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية.

3- اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للمستوى التعليمي، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية والمستوى التعليمي.

فمن خلال الجدول رقم (2-21) تظهر نتيجة التحليل التباين تبعا لمتغير المستوى التعليمي بناء على قيمة sig وهي 0.676 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم ، ومنه المستوى التعليمي للمستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية.

4- اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للمستوى الوظيفي، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية و المستوى الوظيفي.

فمن خلال الجدول رقم (2-22) تظهر نتيجة التحليل التباين تبعا لمتغير المستوى الوظيفي بناء على قيمة sig وهي 0.085 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم ، ومنه المستوى الوظيفي للمستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية.

5- اختبار الفرضية الجزئية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للخبرة، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية و الخبرة.

فمن خلال الجدول رقم (2-23) تظهر نتيجة التحليل التباين تبعا لمتغير الخبرة بناء على قيمة sig وهي 0.119 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم ، ومنه الخبرة للمستجوبين لا تؤثر على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية.

• تحليل تباين خط الانحدار:

يوضح الجدول رقم (2-25) تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة" ومن الجدول السابق نجد ما يلي :

-مجموع مربعات الانحدار يساوي 0.014 ومجموع مربعات البواقي هو 4.787 ومجموع المربعات الكلي يساوي 4.801 ؛

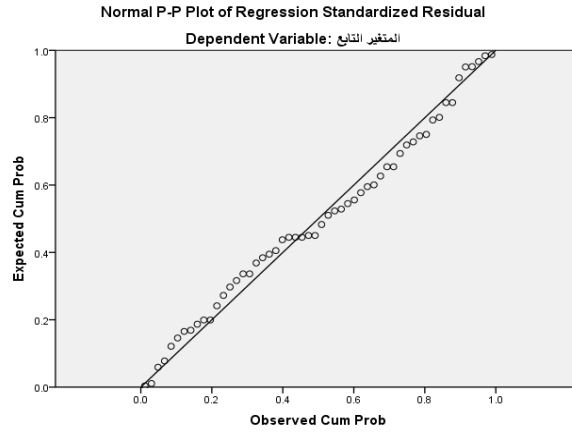
-درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 52 ؛

-معدل مربعات الانحدار هو 0.014 ومعدل مربعات البواقي هو 0.092 ؛

-قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 0.148 ؛

-مستوى دلالة الاختبار 0.702 أكبر من 0.05 لذلك تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة أي لا يؤثر النظام المحاسبي على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية ، وبالتالي خط الانحدار لا يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2-5): يوضح مدى ملائمة خط الانحدار



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

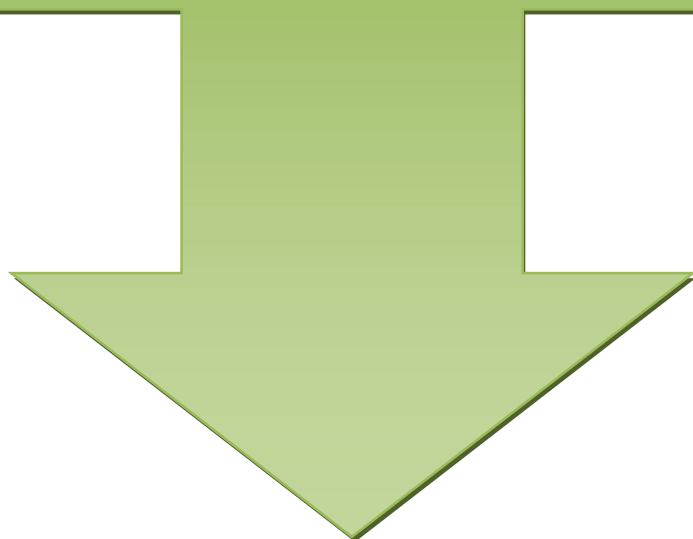
حسب الرسم لا توجد مشكلة فالنتائج تتوزع وفق التوزيع الطبيعي.

خلاصة :

بعد ما تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حاولنا ومن خلال هذا الفصل إسقاطه على الجانب التطبيقي وذلك من خلال عينة من البنوك التجارية العاملة بمدينة ورقلة و قصد الإطلاع أكثر على العمل المحاسبي للبنوك التجارية، تم الاستعانة بالاستبيان كأداة أساسية خصصناها لمعرفة آراء أفراد العينة حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية .

وقد توصلت الطالبة من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها أن النظام المحاسبي المالي يطبق في هذه البنوك لكن دون وجود أثر على الممارسات المحاسبية وهذا ما يفسر عدم فعالية النظام من جانب الممارسات المحاسبية حسب رأي أفراد عينة الدراسة وهذا راجع إلى ضعف التكوين والتأطير بالإضافة إلى صعوبات المحيط المحاسبي.

الخاتمة



تضمن موضوع البحث الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية في ضوء النظام المحاسبي المالي SCF ومن خلاله حاولنا معالجة الإشكالية العامة والمتمثلة في أثر انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية وهذا من خلال معرفة مدى استجابة البنوك التجارية للإصلاح المحاسبي، ومعرفة دور النظام المحاسبي في تحسين واقع الممارسات المحاسبية ، وحرصا على تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ، تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى إطار نظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية وهذا من خلال عرض للمحة تاريخية حول البنوك التجارية وكذا للنظام المحاسبي الخاص بها .

كما تم التعرض للنظام المحاسبي المالي والمحاسبة البنكية وفق هذا النظام ، أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

بينما في الفصل الثاني فتناولنا فيه الدراسة الميدانية لعينة من البنوك التجارية من خلال استبيان موجه لمجموعة من العمال في مجال المحاسبة البنكية متكون من الإطارات المالية والمحاسبية وكذا مسؤولي الإدارة .

فمن خلال هذه الخلاصة سنتناول ما تم التوصل إليه من استنتاجات وكذا اقتراح مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لتفعيل النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية لتحسين واقع الممارسات المحاسبية ، بالإضافة إلى اقتراح بعض المواضيع في شكل أفاق لمواصلة البحث .

* النتائج والتوصيات:

- النتائج المتوصل إليها:

- من خلال الدراسة الميدانية للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي تم التوصل إلى إثبات عدم فعالية التطبيق من جانب الممارسات المحاسبية وهذا راجع إلى عدة أسباب يمكن إيجازها في مايلي:
- تحفظ البنوك التجارية عند تقديم المعلومات بحيث يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي مستوى عال من الإفصاح والشفافية عند نشر وتقديم للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار، بينما نجد أن غالبية البنوك التجارية الجزائرية اعتادت على السرية والتكتم عند نشر المعلومات بحيث يؤدي هذا إلى ضعف مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- ضعف التكوين والتأطير لقد تبين أن هناك نقص في التكوين والتأطير في الجزائر بالنسبة للنظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بالبنوك في ظل عدم وجود برنامج مدرّس ومسطر في هذا الإطار ؛
- التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي بحيث يوجد هناك صعوبة كبيرة في تغيير العادات والأعراف المحاسبية التي كانت سائدة في المخطط المحاسبي السابق والتي تحتاج إلى وقت طويل لتغيير ذلك .

وفي الأخير يمكن القول أن الممارسات المحاسبية على مستوى هذه البنوك تعتبر غير فعالة وهذا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

- التوصيات:

* إعطاء وقت للبنوك حتى تتكيف و تتأقلم مع النظام المحاسبي المالي بسبب تعقد العمليات البنكية؛

* خلق برامج تدريبية و تكوين العاملين في القطاع البنكي في النظام المحاسبي المالي البنكي كونه على الأقل الوسيلة التي يستمد منها مستخدمو القوائم من طلبة أو زبائن؛

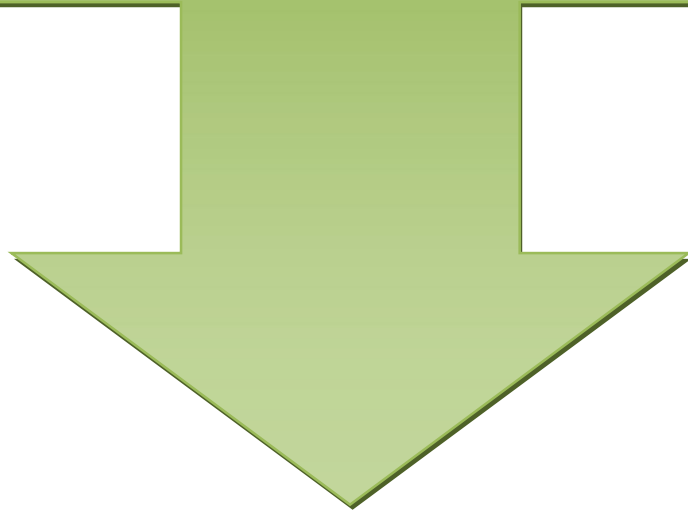
* تشجيع البحث العلمي ومساعدة الباحثين بإعطائهم المعلومات والبيانات المالية المتوفرة في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

- أفاق البحث:

نقترح لمن أراد الدراسة و البحث في هذا المجال المواضيع الآتية:

- ✓ إعادة دراسة الموضوع مع توسيع الدراسة التطبيقية لتشمل عدة ولايات؛
- ✓ أثر تبني النظام المحاسبي المالي على واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية؛
- ✓ محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي.

العلماء حقا



الملحق رقم 01:

عرض لمخطط الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية.

الصف 1: حسابات عمليات الخزينة و عمليات ما بين المصاريف

- | | |
|--|---|
| 10- الصندوق | 15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة |
| 11- البنوك المركزية - الخزينة العمومية - مراكز الصكوك البريدية | 16- قيم غير محملة مبالغ أخرى مستحقة |
| 12- الحسابات العادية | 17- عمليات داخلية في الشبكة |
| 13- حسابات السلفيات و الاقتراضات | 18- ديون مشكوك فيها |
| 14- قيم مستلمة على سبيل الأمانة | 19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها. |

الصف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن

- | | |
|---------------------|---------------------------------------|
| 20- قروض الزبائن | 25 - قيم ممنوحة على سبيل الأمانة |
| 22- حسابات الزبائن | 26- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة |
| 23- سلفيات اقتراضات | 28- ديون مشكوك فيها |
| | 24- قيم مستلمة على سبيل الأمانة |

الصف 3 : حسابات الحافظة - سندات و حسابات التسوية

- | | |
|--|---|
| 30- عمليات على السندات | 35- استخدامات متنوعة |
| 31- أدوات شرطية | 36- حسابات انتقالية و حسابات متنوعة |
| 32- قيم قيد التحصيل و حسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها | 37- حسابات الربط |
| 33- ديون مكونة من السندات | 38- ديون مشكوك فيها |
| 34- مدينون و دائنون متنوعون | 39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها. |

الصف 4 : حسابات القيم الثابتة

40 - سلفيات تابعة	46- خسائر القيمة على القيم الثابتة
41 - حصص في المؤسسات المرتبطة ، سندات مساهمة و سندات نشاط المحافظة 47- الاهتلاكات	48- ديون مشكوك فيها
42 - القيم الثابتة المادية و الغير مادية	49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها
44 - الإيجار البسيط	45 - مخصصات الفروع في الخارج

الصف 5 : رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

50- نواتج و أعباء مماثلة مؤجلة - خارج دورة الاستغلال	55- علاوات مرتبطة برأس المال و الاحتياطات
51- مؤونات المخاطر و الأعباء	56 - رأس المال
52- مؤونات منظمة	58 - ترحيل من جديد
53- ديون تابعة	59 - نتيجة الدورة
54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة	

الصف 6 : حسابات الأعباء

60- أعباء الاستغلال البنكي	66- أعباء متنوعة
62- خدمات	67- العناصر غير عادية - الأعباء
63- أعباء المستخدمين	68- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
64- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	69- الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة

الصف 7 : حسابات النواتج

- 70- نواتج الاستغلال البنكي
- 76- نواتج متنوعة
- 77- العناصر غير عادية - نواتج
- 78- الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات

الصف 9: حسابات خارج الميزانية

- 90- التزامات التمويل
- 91- التزامات الضمان
- 92- التزامات على السندات
- 93- عمليات على العملات الصعبة
- 94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية
- 96- التزامات أخرى
- 98- التزامات مشكوك فيها

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09- 04 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76، ص 13-14.

ملحق رقم 02:

عرض لنموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

الميزانية بـ آلاف دج

السنة ن.1	السنة ن	الملاحظة	الأصول	
			الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛	1
			أصول مالية مملوكة لغرض التعامل ؛	2
			أصول مالية جاهزة للبيع ؛	3
			سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛	4
			سلفيات وحقوق على الزبائن ؛	5
			أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق ؛	6
			الضرائب الجارية _ الأصول ؛	7

			الضرائب المؤجلة – الأصول ؛	8
			أصول أخرى ؛	9
			حسابات التسوية؛	10
			المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛	11
			العقارات الموظفة ؛	12
			الأصول الثابتة المادية ؛	13
			الأصول الثابتة غير المادية؛	14
			فارق الحيازة ؛	15
			مجموع الأصول	

الميزانية بآلاف دج

السنة ن.1	السنة ن	الملاحظة	الخصوم	
			البنك المركزي؛	1
			ديون تجاه الهيئات المالية ؛	2
			ديون تجاه الزبائن ؛	3
			ديون ممثلة بورقة مالية ؛	4
			الضرائب الجارية_ خصوم ؛	5
			الضرائب المؤجلة _ خصوم ؛	6
			خصوم أخرى؛	7
			حسابات التسوية؛	8
			مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء ؛	9
			إعانات التجهيز _ إعانات أخرى للاستثمارات ؛	10
			أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة ؛	11
			ديون تابعة ؛	12
			رأس المال ؛	13
			علاوة مرتبطة برأس المال ؛	14
			احتياطات ؛	15
			فارق التقييم ؛	16
			ترحيل من جديد (-/+) ؛	17
			نتيجة السنة المالية (-/+) ؛	18
			مجموع الخصوم	

الملحق رقم 03:

عرض لنموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات النتائج بآلاف دج

السنة ن.1	السنة ن	الملاحظة	
			1 + فوائد و نواتج مماثلة ؛
			2 - فوائد و أعباء مماثلة ؛
			3 + عمولات (نواتج) ؛
			4 - عمولات (أعباء) ؛
			5 +/- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة ؛
			6 +/- أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع ؛
			7 + نواتج النشاطات الأخرى ؛
			8 - أعباء النشاطات الأخرى ؛
			9 الناتج البنكي الصافي
			10 - أعباء استغلال عامة ؛
			11 - مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛
			12 الناتج الإجمالي للاستغلال
			13 - مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد ؛
			14 + استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛
			15 ناتج الاستغلال
			16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى؛
			17 + العناصر غير العادية (نواتج) ؛
			18 - العناصر غير عادية (أعباء) ؛
			19 ناتج قبل الضريبة
			20 - ضرائب على النتائج و ما يماثلها؛
			21 الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 24.

الملحق رقم 04:

عرض لنموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

خارج الميزانية بآلاف دج

السنة ن.1	السنة ن	الملاحظة	الالتزامات	
			التزامات ممنوحة؛	أ
			التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛	1
			التزامات التمويل لفائدة الزبائن ؛	2
			التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية ؛	3
			التزامات الضمان بأمر من الزبائن ؛	4
			التزامات أخرى ممنوحة؛	5
			التزامات محصل عليها؛	ب
			التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية ؛	6
			التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية ؛	7
			التزامات أخرى محصل عليها؛	8

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 23.

الملحق رقم 05:

عرض لنموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي :

جدول سيولة الخزينة بآلاف دج

السنة ن.1	السنة ن	الملاحظة		
			نتاج قبل الضريبة	1
			+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛	2
			+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى ؛	3
			+/- مخصصات صافية للمؤونات و الخسائر القيمة الأخرى ؛	4
			+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار ؛	5
			+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل؛	6
			+/- حركات أخرى ؛	7
			= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7) ؛	8

			9	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية ؛
			10	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن ؛
			11	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية ؛
			12	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير مالية ؛
			13	- الضرائب المدفوعة ؛
			14	= انخفاض / ارتفاع صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العمالية (إجمالي العناصر 9 إلى 13) ؛
			15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العمالي (إجمالي العنصرين 8 و 14) (أ) ؛
			16	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها، المساهمات ؛
			17	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة ؛
			18	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛
			19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب) ؛
			20	-/+ التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين ؛
			21	-/+ التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل؛
			22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج) ؛
			23	تأثير التغير في السعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛
			24	ارتفاع / انخفاض صافي أموال الخزينة و معدلاتها (أ + ب + ج + د) ؛ التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن نشاط عمالي (أ) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) ؛ تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛
				أموال الخزينة و معدلاتها
			25	أموال الخزينة و معدلاتها عن الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27) ؛
			26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛
			27	حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛

			28 أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30) ؛
			29 صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛
			30 حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛
			31 صافي تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 27.
الملحق رقم 06:

عرض لنموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة بالآلف دج

الاحتياطات و النتائج	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة
					الرصيد في 31 ديسمبر ن - 2
					أثر تغيرات الطرق المحاسبية ؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة ؛
					الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن - 2
					تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة ؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع ؛ تغير فوارق التحويل ؛ الحصص المدفوعة ؛ عمليات الرملة ؛ صافي نتيجة السنة المالية ن - 1 ؛
					الرصيد في 31 ديسمبر ن-1
					اثر تغيرات الطرق المحاسبية ؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة ؛
					الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1
					تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة ؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع ؛ تغير فوارق التحويل ؛

						الحصص المدفوعة ؛ عمليات الرسملة ؛ صافي نتيجة السنة المالية ن-1 ؛
						الرصيد في 31 ديسمبر ن

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 29.

الملحق رقم 07: مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS

النسب المئوية والتكرارات :

أولا : المحور الأول

Reliability Statistique

Cronbach's Alpha	N of Items
,743	9

Frequency Table

q1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	6	11,1	11,1	11,1
2	12	22,2	22,2	33,3
3	36	66,7	66,7	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	12	22,2	22,2	22,2
2	11	20,4	20,4	42,6
3	31	57,4	57,4	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	9	16,7	16,7	16,7
2	22	40,7	40,7	57,4
3	23	42,6	42,6	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	8	14,8	14,8	14,8
2	21	38,9	38,9	53,7
3	25	46,3	46,3	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	24	44,4	44,4	44,4
2	16	29,6	29,6	74,1
3	14	25,9	25,9	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	6	11,1	11,1	11,1
2	12	22,2	22,2	33,3
3	36	66,7	66,7	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	7	13,0	13,0	13,0
2	15	27,8	27,8	40,7
3	32	59,3	59,3	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	14	25,9	25,9	25,9
2	24	44,4	44,4	70,4
3	16	29,6	29,6	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	11	20,4	20,4	20,4
2	21	38,9	38,9	59,3
3	22	40,7	40,7	100,0
Total	54	100,0	100,0	

ثانيا : المحور الثاني

Reliability Statistique

Cronbach's Alpha	N of Items
,602	9

Frequency Table

q1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	11	20,4	20,4	20,4
2	17	31,5	31,5	51,9
3	26	48,1	48,1	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	16	29,6	29,6	29,6
2	28	51,9	51,9	81,5
3	10	18,5	18,5	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	18	33,3	33,3	33,3
2	23	42,6	42,6	75,9
3	13	24,1	24,1	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	12	22,2	22,2	22,2
2	14	25,9	25,9	48,1
3	28	51,9	51,9	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	3	5,6	5,6	5,6
2	22	40,7	40,7	46,3
3	29	53,7	53,7	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	9	16,7	16,7	16,7
2	10	18,5	18,5	35,2
3	35	64,8	64,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	6	11,1	11,1	11,1
2	13	24,1	24,1	35,2
3	35	64,8	64,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	4	7,4	7,4	7,4
2	25	46,3	46,3	53,7
3	25	46,3	46,3	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	5	9,3	9,3	9,3
2	24	44,4	44,4	53,7
3	25	46,3	46,3	100,0
Total	54	100,0	100,0	

ثالثا: المحور الثالث

Reliability Statistique

Cronbach's Alpha	N of Items
,816	9

Frequency Table

q1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	9	16,7	16,7	16,7
2	21	38,9	38,9	55,6
3	24	44,4	44,4	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	16	29,6	29,6	29,6
2	13	24,1	24,1	53,7
3	25	46,3	46,3	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	4	7,4	7,4	7,4
2	23	42,6	42,6	50,0
3	27	50,0	50,0	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	5	9,3	9,3	9,3
2	25	46,3	46,3	55,6
3	24	44,4	44,4	100,0
Total	54	100,0	100,0	

q5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	13	24,1	24,1	24,1

	2	14	25,9	25,9	50,0
	3	27	50,0	50,0	100,0
	Total	54	100,0	100,0	

q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	3	5,6	5,6	5,6
	2	21	38,9	38,9	44,4
	3	30	55,6	55,6	100,0
	Total	54	100,0	100,0	

q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	13	24,1	24,1	24,1
	2	11	20,4	20,4	44,4
	3	30	55,6	55,6	100,0
	Total	54	100,0	100,0	

q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	8	14,8	14,8	14,8
	2	20	37,0	37,0	51,9
	3	26	48,1	48,1	100,0
	Total	54	100,0	100,0	

q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	8	14,8	14,8	14,8
	2	25	46,3	46,3	61,1
	3	21	38,9	38,9	100,0
	Total	54	100,0	100,0	

المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الأول:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
q1	54	2,56	,691
q2	54	2,35	,828
q3	54	2,26	,732
q4	54	2,31	,722
q5	54	1,81	,826
q6	54	2,56	,691
q7	54	2,46	,719
q8	54	2,04	,751
q9	54	2,20	,762
Valid N (listwise)			54

المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثاني:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
q1	54	2,28	,787
q2	54	1,89	,691
q3	54	1,91	,759
q4	54	2,30	,816
q5	54	2,48	,606
q6	54	2,48	,771
q7	54	2,54	,693
q8	54	2,39	,627
q9	54	2,37	,653
Valid N (listwise)	54		

المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
q1	54	2,28	,738
q2	54	2,17	,863
q3	54	2,43	,633
q4	54	2,35	,649
q5	54	2,26	,828
q6	54	2,50	,607
q7	54	2,31	,843
q8	54	2,33	,727
q9	54	2,24	,699
Valid N (listwise)	54		

الملحق رقم 08:

عرض للاستبيان باللغة العربية:



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



تخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة
استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر
بعنوان: الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي والمالي SCF
(دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة)

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير مذكرة لنيل شهادة الماستر ضمن تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة و بهدف دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية لي عظيم الشرف أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة و نرجو منكم التكرم بالإجابة على كل الأسئلة دون استثناء بأقصى درجة من الوضوح لان رأيكم انتم كمهنيين أو مسئولين بمؤسستكم مهم ويعبر عن معيار الصدق للنتائج العلمية لهاته الدراسة ، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة للإجابة علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي .
شكرا لكم مسبقا على حسن تعاونكم معنا في إتمام هذه الدراسة .
و تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير .

الطالبة دناقير حميدة

معلومات عامة:

- 1- الجنس: أ- ذكر ب- أنثى
- 2- السن: أقل من 30 سنة - من 30 إلى 40 سنة - من 40 إلى 50 سنة
- 3- المؤهل العلمي: ليسانس - ماجيستر - دكتوراه
- 4- البنك محل الدراسة:
- البنك الوطني الجزائري BNA - القرض الشعبي الجزائري CPA - البنك الخارجي الجزائري BEA
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP - بنك التنمية المحلية BDL - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- 5- المستوى الوظيفي:
- مدير - إطار محاسبي - إطار مالي - رئيس مصلحة - منصب آخر
- 6- الأقدمية في البنك :
- أقل من 5 سنوات - من 5 إلى 15 سنة - أكثر من 15 سنة
- **المحور الأول: النظام المحاسبي للبنوك التجارية**

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	يسعى النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF إلى تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية ؛			
02	يتميز النظام المحاسبي المالي للبنوك التجارية بالدقة و الوضوح في المصطلحات؛			
03	يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بالمرونة ليواجه كل التغيرات التي تحدث؛			
04	النظام المحاسبي للبنوك التجارية يكون موحدًا في جميع البنوك عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يكون مختلف في البنوك ؛			
05	يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بلامركزية أي تتوزع الأعمال المحاسبية على مختلف أقسام البنك؛			
06	تهتم البنوك بالمجموعة المستندية الداخلية (التي يتم إعدادها داخل البنك نفسه) باعتبارها أداة هامة لتجميع البيانات والمعلومات ؛			
07	يمكن اعتبار مخرجات النظام المحاسبي البنكي أداة لتقييم أداء البنوك؛			
08	يتوافق النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛			
09	النظام المحاسبي للبنوك الجزائرية معني دوما بالتطورات التي تحدث على المستوى العالمي؛			

• المحور الثاني: واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي البنكي تحقق متطلبات القياس والإفصاح؛			
02	يغطي النظام المحاسبي المالي كل النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني؛			
03	ساهم النظام المحاسبي المالي في تغيير طبيعة البنوك الشاملة إلى بنوك متخصصة؛			
04	يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي البنكي مع المخطط الوطني من ناحية قواعد التسجيل والتقييم؛			
05	يتم تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة؛			
06	النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية وذلك من خلال تحديد الأسس والمبادئ التي تحكمها؛			
07	يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة؛			
08	يتم في البنك تسجيل و إثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له؛			
09	يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين واقع النظام المصرفي الجزائري من خلال مساهمته للتطورات العالمية؛			

• المحور الثالث: الإفصاح في القوائم المالية البنكية

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	تتميز القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF بالشفافية؛			
02	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل واضح ومفهوم؛			
03	المعلومات المحتواة في القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي البنكي تعبر عن مصداقية سير حسابات البنك ؛			
04	تقدم القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي إفصاحات كافية وملائمة في الوقت المناسب ؛			
05	تفصح البنوك عن السياسات المحاسبية المتبعة الخاصة بالعمليات			

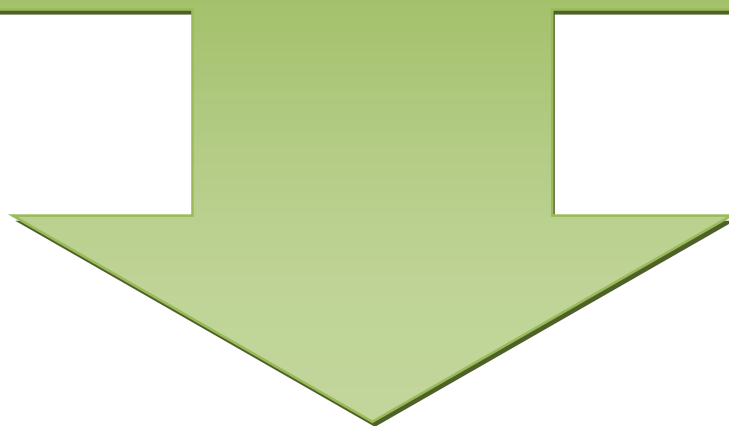
			والعملات الأجنبية؛	
			06 يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية وفق لما نص عليه النظام المحاسبي المالي SCF؛	
			07 يفصح البنك عن جميع المخاطر التي يتعرض لها؛	
			08 يتم الإفصاح بنفس المستوى في القوائم المالية للبنوك عن الديون المشكوك فيها؛	
			09 تنشر البنوك قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأخرى؛	

الملحق رقم 09: أسماء محكمو الاستبيان

الجامعة	الأستاذ
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	فؤاد صديقي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقدم خالد
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	قريشي خير الدين
جامعة اصدي مرباح ورقلة	غوالي محمد البشير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	محسن عواطف

قائمة المصادر و

المراجع



المراجع

1. باللغة العربية :

أولا : الكتب:

1. أحمد حشيش عادل ، اقتصاديات النقود والبنوك ، كلية الاقتصاد، بيروت، لبنان ، الطبعة الثالثة.
2. شاكر القرويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 .
3. هيل عجمي الجنابي ، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، دار المسار للنشر والتوزيع ، الأردن، 2005 .
4. سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، 1996.
5. معزوي ليندة، لهواسي هجيرة، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية "حالة البنوك"، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .
6. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2004.
7. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابع، 2003.
8. إيهاب نظمي إبراهيم، حسين توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
9. زياد رمضان ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
10. محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين) ، دار المناهج للنشر ، عمان ، الأردن، 2007.
11. فائق شقير ، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008.
12. جعفر عبد الإله نعمة، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
13. سليمان الدلاهمة، مبادئ وأساليب المحاسبة، مؤسسة الروق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2007.
14. حامد عدنان الشريف ، حمدي الشريف، أصول المحاسبة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001 .
15. منصور بن عون بن عبد الكريم، التنظيم المحاسبي (محاسبة عامة وأعمال نهاية السنة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
16. صالح الرزق، زواني عبد الكريم، أصول المحاسبة، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
17. عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة البنوك وشركات التأمين، دار حسين، عمان، الأردن، 1996.
18. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش ، المحاسبة المصرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1996.

19. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003.
20. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة بينها ، القاهرة، مصر، 2008-2009.
21. رفعت الشرييني، محاسبة البنوك وشركات التأمين ، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة القاهرة، مصر، 2006.
22. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، جامعة القاهرة، مصر، 2008 .
23. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات البنوك التجارية وشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفق للمعايير الدولية للمراجعة والتأكد المهني، الدار الجامعية للإسكندرية، مصر، 2007-2008.
24. مقدمة في البرنامج الإحصائي SPSS ، جامعة الأنبار ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مصر، 2011 .
25. أماني موسى محمد ، التحليل الإحصائي للبيانات ، معهد الدراسات والبحوث الجامعية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

26. بن أفرج زويينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014.
27. دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية وفق النظام المحاسبي والمالي، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013.
28. علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
29. رولا لايقة كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير ، جامعة تشرين ، دمشق، سوريا، 2007.
30. فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009-2010.
31. معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2009-2010.
32. بكاري جلييلة، القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012 .
33. محمد رياض دادي، محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013.
34. عمر لشهب ،تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

ثالثا: وقائع تظاهرات علمية (ملتقيات) :

35. مليكة زغيب ، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات

36. مرزاقه صالح، بوهين فتيحة، كفاءة معايير المحاسبة الدولية/ معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية ، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - متطلبات التوافق والتطبيق ، سوق أهراس، 25-26 ماي 2010.
37. أوسرير منور، مجر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبة الدولية - تجارب وتطبيقات وأفاق، 17-18 جانفي 2010.

38. نصر الدين بن نذير، عمار بوشناق ، جدول تدفقات الخزينة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-14-15 أكتوبر 2009 .

رابعا : الوثائق و المراسيم

39. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، العدد 74، الجزائر، 2007.

40. القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد القواعد التقييم المحاسبي و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة 25 مارس 2009، العدد 19، الجزائر، 2009.

41. النظام رقم 09-04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009، العدد 76، الجزائر، 2009.

42. النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بتاريخ 25 فبراير 2010، العدد 14، الجزائر، 2010.

خامسا : المجالات :

43. تائر صيري محمود كاظم الغبان، "تكييف المصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية و عرضها" - دراسة تطبيقية - ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد السابع و العشرون ، بدون سنة النشر .

44. أحمد لعماري ، "نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة، العدد 21، 2004.

45. سليمان ناصر ، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد، 06، 2006.

II. باللغة الأجنبية:

46. Pierre vermmen, Gestion et politique de la banque, Dalloz, paris, 1998.
47. Mahmoud Ibrahim noor, Adnan taieh el-nami, Financial and banking studies in English, dare almassira, Jordan, 2003.
- .48.Dov ogien, comptabilité et audit bancaires, donod, 2008
- D.ALI Al jubilee and Al Said Ramie Samawi, International Accounting Standard No; 39 .49 and the application of Jordanian banks have, Jordanian, 2011.
50. L'etude de M. Ben Amghar Mourad, La réglementation prudentielle des banques et des établissements financiers en Algérie et son degré d'adéquation au standard de Bâle 1 et , Thèse magister, Université Mouloud Maamri Tizi Ouzou, 2012. Bâle 2
51. Shamim Hossain And Abdul Alim Baser Compliance Of IAS-30 : A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh,2011.

III. مواقع الكترونية

- ، 10:10. 5/2014/015 ifrs 9 Financial instruments, ، <http://www.iasplus.com/en/standards>.53

الفهرس



الصفحة	العنوان
58	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
58I	قائمة الملاحق
58	قائمة الاختصارات و الرموز
ب	مقدمة
2	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول للنظام المحاسبي للبنوك التجارية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية
3	المطلب الأول:مدخل لماهية البنوك التجارية
3	الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها
4	الفرع الثاني: أقسام البنك التجاري
6	الفرع الثالث:وظائف البنوك التجارية
7	المطلب الثاني:تقديم النظام المحاسبي للبنوك التجارية
7	الفرع الأول:تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية ومكوناته
10	الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية
10	الفرع الثالث: التسجيل المحاسبي للبنوك التجارية
17	المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي والمحاسبة البنكية
17	الفرع الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي
18	الفرع الثاني: المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي

23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
23	المطلب الأول: دراسات سابقة لموضوع الدراسة
23	الفرع الأول: دراسات سابقة باللغة العربية
26	الفرع الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية
27	المطلب الثاني: أهم ما يميز الدراسة الحالية
27	الفرع الأول: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
28	خلاصة
30	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي
30	تمهيد
30	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
30	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة
31	الفرع الأول: منهجية الدراسة
31	الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات
31	الفرع الثالث: مجتمع الدراسة وعينتها
32	المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة
32	الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة
34	الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة
34	الفرع الثالث: البرامج و الأساليب المستخدمة في معالجة البيانات
35	المبحث الثاني: نتائج الدراسة، تفسيرها ومناقشتها
35	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
35	الفرع الأول: الخصائص والسمات الشخصية للعينة
37	الفرع الثاني: اختبار مقياس الاستبيان
38	الفرع الثالث: عرض نتائج محاور الاستبيان
41	الفرع الرابع: نتائج اختبار الفرضيات
45	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

45	الفرع الأول: مناقشة نتائج محاور الاستبيان
46	الفرع الثاني: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات
49	خلاصة
51	الخاتمة
54	قائمة المصادر والمراجع
59	الملاحق
78	الفهرس